الجمهورية اليمنية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة المستقبل
كلية العلوم الإدارية
قسم العلوم المصرفة

جامعة المستقبل
FUTURE UNIVERSITY

أثر ارتفاع معدلات سعر الصرف في اليمن على التجارة الخارجية

بحث تكميلي للحصول على درجة البكالوريوس في قسم العلوم المالية والمصرفية

إعـــــداد الطـــلاب

محمد معياد هاجر علي الحيمي

أحلام الخولاني حمادة سعيد علوان

يسرى حمود روضان

إشـــراف

الدكتور / محمد الشوكاني

رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية بجامعة المستقبل

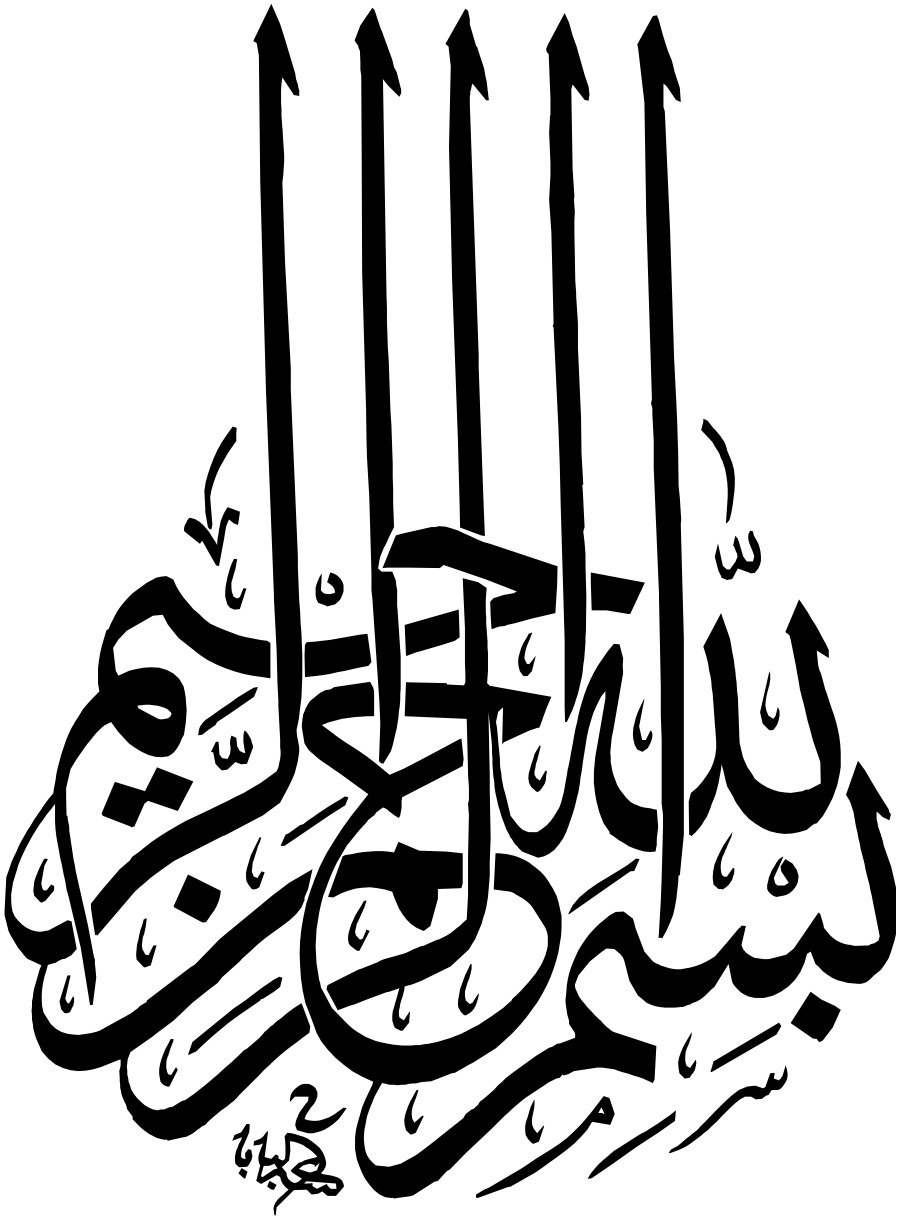
بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى:

﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾

سورة البقرة : الآية 32

الإهـــــداء

نهدي هذا البحث المتواضع

إلى أمهاتنا الغاليات . . . حفظهن الله ورعاهن . .

إلى آبائنا . . أطال الله في أعمارهم . . .

إلى إخواننا الأعزَّاء

إلى كافة الزملاء والأصدقاء

إلى وطننا الجميل الغالي على قلوبنا . . .

نهدي هذا البحث المتواضع

الباحثون

شُكـر وتقدير

انطلاقاً من مبدأ "من لا يشكر النَّاس؛ لا يشكر الله"؛ نتوجَّه بالشُّكر الجزيل إلى

الدُّكتور العزيز الغالي/ محمد الشوكاني

على ما قدَّمه من جهدٍ في الارتقاء بنا إلى أعلى مستويات المعرفة، وعلى اسهاماته في انجاز

هذه البحث العلمي.

والشُّكر موصولٌ إلى كافة أساتذتنا في كُلِّيَة العلوم الإداريَّة وكافة الطاقم الأكاديمي والإداري

بجامعة المستقبل. .

فلهم منا كل الشكر والتقدير. . .

قائمة المحتويات

م	الموضوع	الرقم
.1	البسملة	ب
.2	الآية القرآنيَّة.	ج
.3	الإهداء.	د
.4	الشُّكر والتَّقدير.	هـ
.5	قائمة المحتويات.	و
.6	ملخص البحث	ز
.7	**الفصل الأول: الإطار العام للدراسة (خطة البحث)**	
.8	المبحث الأول: خطة البحث	1
.9	المبحث الثاني: الدراسات السابقة	7
.10	**الفصل الثاني: الإطار النظري**	
.11	المبحث الأول: أسعار الصرف	10
.12	المبحث الثاني: البنوك اليمنية والبنوك الخارجية	23
.13	المبحث الثالث: البنك المركزي اليمني	30
.14	**الفصل الثالث: الدراسة الميدانية**	
.15	المبحث الأول: منهجية وإجراء البحث	34
.16	المبحث الثاني: تحليل ونتائج الدراسة	44
.17	**الفصل الرابع: النتائج والتوصيات**	
.18	النتائج	49
.19	التوصيات	50
.20	**المراجع**	51
.21	الملاحق	53

ملخص البحث

هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم اسعار الصرف ومعرفة أهميتها و العوامل المؤثرة عليها، **و**التعرف على أثر ارتفاع معدلات سعر الصرف في اليمن، ومعرفة العوامل المحددة لتقلبات أسعار الصرف.

وكانت من أهم النتائج هناك العديد من العوامل التي توثر على اسعار الصرف من ابرزها: تدهور الاقتصاد الوطني يساهم في ارتفاع اسعار الصرف مما يؤدي إلى التأثير في استقرار اسعار الصرف، الأوضاع الاقتصادية والسياسية غير المستقرة تؤثر على ارتفاع اسعار الصرف، ارتفاع اسعار الصرف يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية ، ارتفاع اسعار الصرف يؤثر على التجارة الخارجية للبنوك اليمنية، ارتفاع اسعار الصرف يؤثر على القطاع المصرفي

وقد أوصت الدراسة إلى: الجهات المعنية بالعمل على استقرار الاوضاع السياسية في الجمهورية اليمنية بما سينعكس على استقرار اسعار الصرف. والعمل على توحيد ادارة البنك المركزي شمال وجنوبا وان تكون ادارته واحدة. والعمل على الالتزام بالقوانين المالية والمصرفية التي تساعد في استقرار اسعار الصرف. والزام المصارف التجارية في امانة العاصمة صنعاء بتوحيد اسعار الصرف والالتزام بالتعرفة التي يحددها البنك المركزي في اسعار الصرف.

الفصل الأول

الإطار العام للبحث

المبحث الأول: خطة البحث

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المبحث الأول
خطة البحث

مقدمة:

اليمن كغيرها من الدول النامية التي تأثرت من تقلبات سعر الصرف بسبب الظروف الراهنة والحروب القائمة على هذا الوطن المعطاء، إذ ظهرت الفجوة بين الصادرات والواردات، وانخفضت الصادرات بشكل كبير جداً مما أدى إلى زيادة القيمة الفعلية للعملات الأجنبية أمام الريال اليمني وأنهار في العديد من الفترات ومما أدى إلى إفقاده القيمة الحقيقية أمام العملات الأجنبية.

إن تطور العلاقات الاقتصادية الدولية أدت إلى تداخل مصالح الدول واتساع المبادلات التجارية بين مختلف أنحاء العالم مما أدى إلى إحداث اختلال في موازين مدفوعات الدول، ولسعر الصرف أهمية كبيرة لدى كل الاقتصاديات العالمية كونه يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية ، بالإضافة إلى تأثيره على حجم التجارة الخارجية و بالتالي على وضعية المي ا زن التجاري للدولة، حيث تعتبر سياسة سعر الصرف من أهم أدوات السياسة النقدية الفعالة لحماية الاقتصاد الوطني من الصدمات الخارجية التي يمكن أن تتعرض لها، إذ أصبحت الموضوعات التي تهتم بدراسة ومناقشة آثار تقلبات أسعار الصرف في مستوى النشاطات الاقتصادية (لا سيما التجارة) واحدة من الحقول التي استقطبت أنظار اقتصاديين كثر، الذين أدركوا المخاطر الناجمة عن تقلبات سعر الصرف خاصة فيما يتعلق بنشاطات التصدير والاستيراد إذ أن تقلبات سعر الصرف تضفي قد ا ر من المخاطر في تعاملات المصدرين في الأسواق الخارجية و كذلك الحال بالنسبة للمستوردين، ومنذ الخروج من نظام سعر الصرف الثابت وانتقال العديد من الدول النامية أو المتقدمة نحو نظام الصرف المرن واتجاه العديد من الدول النامية نحو سياسة تشجيع الصادرات أصبح الباحثون الاقتصاديين مهتمين بمناقشة العلاقة بين تقلبات سعر الصرف والتجارة ، وتعتبر سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية من أهم سياسات التي تسعى إلى تحقيق التوازن الخارجي، وذلك من خلال رفع حجم الصادرات والحد من الواردات، حيث قامت معظم الدول النامية باتخاذ جملة من الإصلاحات قصد مواكبة تطور الاقتصاد العالمي، حيث لجأت إلى سياسة تخفيض قيمة عملتها المحلية كأداة لتصحيح الخلل في الحياة التجارية في إطار توصيات صندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الدولية، كونها أحد برامج التكييف والتعديل الهيكلي على اعتبار أنها السياسة الأكثر فعالية في معالجة الإختلالات الخارجية.

ولقد عانى الاقتصاد اليمني من اختلالات هيكلية وإدارية في وحداته الاقتصادية نتيجة اندماج اقتصاد دولتين – اشتراكي (في جنوب اليمن) – ورأسمالي (في شمال اليمن)– نتيجة قيام دولة واحدة في 22 مايو 1990م، حيث ورثت دولة الوحدة مشاكل الاقتصاد الرأسمالي –السائد في شمال اليمن– الذي كان يعاني من قلة الموارد واعتمادها علي تحويلات المغتربين من الخارج والمساعدات الإقليمية والدولية التي انخفضت بشكل كبير بعد حرب الخليج الثانية في عام1994م. وأيضا مشاكل الاقتصاد الاشتراكي– الذي ساد جنوب اليمن –والذي كان يعتمد اعتماد شبه كلي علي معونات الدول الاشتراكية ولاسيما الاتحاد السوفيتي السابق– وبعد انتهاء الاتحاد السوفيتي وتفككه توقفت المساعدات للشطر الجنوبي السابق، فبعد قيام دولة الوحدة في 22 مايو 1990م عانى الاقتصاد الكلي اليمني في النصف الأول من التسعينيات اضطرابات هيكلية وتشوهات داخلية عميقة تحت أسباب وعوامل عديدة مما انعكس بوضوح على تعثر دور ونشاط قطاع المال والمصارف، وبالتالي ضعف وهزالة آلية سوق المال المحلية، وقد زاد من عمق مشاكل اقتصاد دولة الوحدة اليمنية قيام الحرب – اليمنية اليمنية– عام 1994م والتي زادت من حجم الديون الخارجية وارتفاع العجز في ميزان المدفوعات وانخفاض مستوى الريال اليمني مقابل الدولار بدرجة كبيرة، وارتفع مستوى التضخم مما خفض من مستوى المعيشة للمواطن اليمني، وبلغت الصعوبات ذروتها أواخر عام 1994م حين وصلت الاختلالات الاقتصادية حدا ينذر بعواقب وخيمة، مما دفع إلي الإسراع ببدء برنامج الإصلاح الاقتصادي الإداري والمالي وإعادة تنظيم وهيكلة القطاع المصرفي سواء في وحداته – المايكرو اقتصادية أو تفاعله مع حركة الاقتصاد الكلي في إطار آلية السوق الداخلية والاقتصاديات المالية والمصرفية الدولية منذ مارس عام 1995م بالتعاون مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وتقوم فلسفة هذه الإصلاحات أصلا علي أساس إخراج القطاع العام من ميدان الاستثمار باستثناء مجالات البنية الأساسية، واقتصار دور الدولة علي الأمن والتخطيط والتقنين والرقابة وتقديم التسهيلات المناسبة، وتوفير جميع الشروط الأساسية لوجود بيئة جاذبة للاستثمارات الداخلية والخارجية علي أسس تجارية تنافسية، في أجواء العولمة وما توفره التكنولوجيا الجديدة من انتقال لرؤوس الأموال بحُرية من بلد إلي آخر ومن قارة إلي أخري، في ظرف دقائق إذا لاقت بعض المعوقات أو وجدت ما يغريها بالانتقال.

مشكلة الدراسة :

تعاني الجمهورية اليمنية وخاصة القطاع المصرفي اليمني الكثير من المشاكل بسبب حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي التي تمر بها بلادنا والتي اثرت على اسعار صرف العملات وساهمت كثير في تغيرات وتقلبات اسعار العملات والخاصة الأجنبية، وبالتالي تؤثر على التجارة الخارجية للجمهورية اليمنية.

وانطلاقاً مما سبق سنحاول في هذه الدراسة التعرف على أثر ارتفاع معدلات سعر الصرف في اليمن على التجارة الخارجية للفترة من 2011 وحتى 2020م.

تسعى الدراسة الحالية للإجابة على التساؤلات التالية:

السؤال الرئيسي للبحث:

ما أثر ارتفاع معدلات سعر الصرف في اليمن على التجارة الخارجية للفترة من 2011م حتى 2020م.

ويتفرع من السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية :

- ما أثر تغيرات أسعار الصرف على التجارة الخارجية؟
- ما الحلول المقترحة لمعالجة أثر تغيرات ارتفاع أسعار الصرف على التجارة الخارجية؟

فرضية الدراسة:

يمكن صياغة فرضية الدراسة على النحو التالي:

لا يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لتغيرات أسعار الصرف في اليمن على التجارة الخارجية.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الحالية لتحقيق الأهداف التالية:

الهدف الرئيسي للبحث:

التعرف على أثر ارتفاع معدلات سعر الصرف في اليمن على التجارة الخارجية للفترة من 2011م وحتى 2020م.

ويتفرع من الهدف الرئيسي الأهداف الفرعية التالية :

- التعرف على مفهوم اسعار الصرف ومعرفة أهميتها و العوامل المؤثرة عليها.
- التعرف على أثر ارتفاع معدلات سعر الصرف في اليمن.
- تقديم التوصيات المقترحة للتخفيف من أثر ارتفاع معدلات أسعار الصرف على التجارة الخارجية.
- معرفة العوامل المحددة لتقلبات أسعار الصرف.

أهمية الدراسة:

تكتسب الدراسة الحالية أهميتها من ناحتين (الأهمية العملية والأهمية العلمية) ويمكن توضيحها على النحو التالي:

الأهمية العملية للدراسة:

من خلال هذه الدراسة سيتم التعرف على أثر ارتفاع معدلات سعر الصرف في اليمن على التجارة الخارجية والعمل على معالجة هذه المشكلة. ومعرفة أثر ارتفاع معدلات الصرف على التجارة الخارجية وكيفية محافظة البنوك التجارية من هذه الحالة والحد من الوقوع الخسارة بسبب الارتفاع المفاجئ لأسعار الصرف الأجنبي وتقلباته. أن الرفع بنتائج هذه الدراسة وتوصياتها إلى القيادة العليا في البنوك التجارية اليمنية والاستفادة منها يساهم في التخفيف من الأثار الناتجة عن تغيرات أسعار الصرف.

الأهمية العلمية للدراسة وتتثمل في:

إثراء المكتبات اليمنية بالجديد في هذا المجال وبما يخدم القطاع المصرفي والعاملين عليها، وكذلك إستفادة الباحثين والدارسين في هذا المجال، وحثهم على إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث في هذا الجانب.

منهج الدراسة:

المنهج الوصفي التحليلي باعتباره الأنسب في معالجة مثل هذه المشكلات البحثية

اداة الدراسة

استمارة الاستبانة.

حدود الدراسة:

تقتصر الدراسة على الحدود التالية:

الحدود الموضوعية: يقتصر موضوع الدراسة على التعرف على "أثر ارتفاع معدلات سعر الصرف في اليمن على التجارة الخارجية للفترة من 2011 حتى 2020م.

الحدود المكانية: العاصمة صنعاء.

الحدود الزمانية: الفصل الدراسي الثاني للعام 2020 /2021م.

نموذج الدراسة:

مصطلحات الدراسة:

سعر الصرف:

تعتبر آلية سعر الصرف : العنصر المحوري في اقتصاد المالية الدولية، كما تعتبر عنصر القطب في الفكر المالي الحديث، ولها أهمية بالغة في تعديل وتسوية ميزان المدفوعات للدولة وخصوصا تلك البلدان النامية.

التجارة الخارجية:

تعرف التجارة الخارجية بأنها أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية المتمثلة في حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين دول العالم المختلفة.

المبحث الثاني

الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الدراسة من هذه الدراسات ما يأتي:

1. **دراسة علاء محمد الحاوري(2014م)**

بعنوان" **العوامل المؤثرة على تقلبات اسعار الصرف في البنوك اليمنية وأثرها على القوائم المالية** وهدفت هذه الدراسة للتعرف على العوامل المؤثرة على تقلبات أسعار الصرف في النبوك اليمنية ومعرفة أثرها عليها، توصلت الدراسة على العديد من النتائج أهمها أن هناك العديد من العوامل التي تؤثر على تقلبات أسعار الصرف وأهم هذه العوامل وأولها هو التغير في الميزان التجاري :حيث توجد علاقة وثيقة بين الميزان التجاري وسعر صرف عملة البلد، فعندما ترتفع قيمة الصادرات نسبة إلى الواردات ستتجه قيمة العملة إلى الارتفاع نتيجة لتزايد طلب الأجانب عليها وبالتالي تصبح أسعار سلع البلد مرتفعة نسبة الى أسعار عملات الأجانب وبالتالي يقل الطلب عليها .قدمت الدراسة العديد من التوصيات أهمها: يوصي الباحثون بالعديد من التوصيات أهمها: ضرورة المحافظة على استقرار أسعار الصرف في الجمهورية اليمنية ،يجب على البنك المركزي اليمني أن يقوم بالمهام والوظائف الموكلة إليه المتمثلة في الحفاظة على استقرار العملة الوطنية وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي في البلد، يجب على البنك المركزي إجراء المزيد من اجراءات الرقابة والمتابعة للمؤسسات المالية في البلد.

2. **دراسة. صبحي الساعدي(2011م):**

بعنوان " **أثر انخفاض سعر الصرف على حركة رؤوس الأموال**" حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر انخفاض سعر الصرف في بلد ما على حركة رؤوس الأموال ، ووضحت العلاقة بين انخفاض سعر العملات المحلية وبين حركة رؤوس الأموال وتوصلت إلى العديد من النتائج أهمها: أن هناك تأثير سلبي مباشر بين انخفاض العملية المحلية وانخفاض السعر الصرف على الاقتصاد الوطني وكذلك على حركة رؤوس الأموال. توصي الدراسة بضرورة العمل على رفع قيمة العملة الوطنية

والمحافظة على استقراراها في حدود أمنة ، حتى يشعر أصحاب الأموال بالأمن ويستثمروا في البلد وبالتالي ينتعش اقتصاد البلد وبالتالي ارتفاع سعر العملة المحلية أمام العملات الأجنبية.

3. <u>دراسة. احمد علي احمد(2011م):</u>

الموسومة بعنوان: دور البنوك التجارية في التنمية الاقتصادية، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور وفاعلية البنوك التجارية وقدرتها في التأثير على التنمية الاقتصادية، وفي هذا الشأن اعتمد البحث على فرضيات مفادها أن الإنتاج الكلي من كل السلع والخدمات أقل من الامكانيات الطبيعية الموجودة بأقليم كوردستان ، وأن البنوك التجارية في اقليم كوردستان لم تساهم مساهمة فعالة في الواردات في اليمن وأن حجم رأس المال الذي تملكه يعتبر صغيرا مما جعل هذه البنوك غير قادرة على تمويل القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2007 – 2010)، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها يعاني كل من القطاع الصناعي والزراعي من تذبذب في الإنتاج وعدم استغلال الموارد الاستغلال الأمثل، المصارف المتخصصة في الإقليم لم تستطع أن تنعش القطاعات الاقتصادية و ذلك بسبب ضعف قدرتها على تمويل هذه القطاعات، لجوء البنوك التجارية الى الأنشطة التي تدر ربحا سريعا أضرت بالواردات في اليمن وأدت الى عدم توجيه التمويل الى القطاعات الاقتصادية، وقد أوصلت بالعديد من التوصيات أهمها تفعيل دور البنوك المتخصصة وجعلها أكثر قدرة على تمويل القطاعات الاقتصادية، قيام البنك المركزي بتوجيه البنوك التجارية الى المساهمة بدرجة أكبر في تمويل القطاعات الاقتصادية، دعم الجهاز المصرفي عبر توفير السيولة اللازمة من أجل دعم قدرة المصارف على التوسع في منح الأئتمان.

4-دراسة (حسنة محرز وأخرون، 2018) بعنوان: أثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية – دراسة قياسية: حالة الجزائر خلال الفترة (2000-2016):

عالجت هذه الدراسة إشكالية العلاقة بين تقلبات سعر الصرف وأثرها على التجارة الخارجية الجزائية بشقيها الصادرات والواردات وذلك من خلال صياغة نموذج قياسي، وتبين من النتائج المستخلصة لهذه الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين سعر الصرف والواردات وعلاقة عكسية بين سعر الصر والصادرات.

التعليق على الدراسات السابقة والفرق بينها:

إن هذه الدراسات السابقة الذكر كانت تهدف إلى التعرف على أثر انخفاض سعر الصرف في بلد ما على حركة رؤوس الأموال ، ووضحت العلاقة بين انخفاض سعر العملات المحلية وبين حركة رؤوس الأموال وأن هناك تأثير سلبي مباشر بين انخفاض العملية المحلية وانخفاض السعر الصرف على الاقتصاد الوطني وكذلك على حركة رؤوس الأموال.

بينما هذه الدراسة هدفت إلى التعرف على أثر ارتفاع معدلات سعر الصرف في اليمن على التجارة الخارجية في الجمهورية اليمنية.

الفصل الثاني
الإطار النظري

المبحث الأول

سعر الصرف

(مفهومه وأهميته والعوامل المؤثرة في تغييره)

مفهوم سعر الصرف[1] :

يعبر سعر الصرف عن عدد الوحدات النقدية التي تبدل به وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية (بين عملتين مختلفتين) ، وهو بهذا يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات ، وهو يربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي واسعارها في السوق العالمية ، فالسعر العالمي والسعر المحلي للسلعة مرتبطان من خلال سعر الصرف

أسعار الصرف: تعتبر آلية سعر الصرف : العنصر المحوري في اقتصاد المالية الدولية، كما تعتبر عنصر القطب في الفكر المالي الحديث، ولها أهمية بالغة في تعديل وتسوية ميزان المدفوعات للدولة وخصوصا تلك البلدان

ماهية الصرف: كل دولة لها عملتها الخاصة تستعمل في عمليات الدفع الداخلية، وتظهر الضرورة إلى استعمال العملات الخارجية عندما تقوم علاقات تجارية أو مالية بين شركات تعمل داخل الدولة مع شركات تعمل خارجها، وتحتاج الشركات المستوردة إلى عملة البلد المصدر لتسديد قيمة السلع المستوردة، وتضطر بذلك إلى الذهاب إلى سوق الصرف لشراء عملة البلد المصدر كي تتم هذه العملية، وفي الواقع ليست الشركات التي تقوم بالتجارة مع الخارج هي فقط التي تحتاج إلى العملات الدولية بل كل شخص يتنقل إلى خارج البلد الذي يقيم فيه يحتاج إلى عملة الدولة التي يود الذهاب إليها ولو كان سائحا ويجد نفسه حينئذ مضطرا للقيام بعمليات الصرف.

أنواع الصرف:

هناك نوعان من أنواع الصرف: الصرف نقداً، والصرف الآجل.

سعر الصرف الاسمي :هو مقياس عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر. ويتم تحديده تبعاً للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما، ولهذا يمكن أن يتغير سعر الصرف تبعا لتغير الطلب والعرض. وينقسم إلى سعر الصرف

[1] -عبد المجيد قدي ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003 ، ص 103 .

الرسمي (السعر المعمول به في يخص التبادلات التجارية الرسمية) وسعر الصرف الموازي (السعر المعمول به في الأسواق الموازية).

سعر الصرف الحقيقي :عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة.

سعر الصرف الفعلي : يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة من العملات الأخرى.

سعر الصرف الفعلي الحقيقي : هو سعر اسمي، لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية، ومن أجل أن يكون هذا المؤشر ذا دلالة ملائمة على تنافسية البلد تجاه الخارج لابد أن يخضع هذا المعدل الاسمي إلى التصحيح بإزالة تغيرات الأسعار النسبية.

سعر الصرف الاني: تتم فيها عملية تسليم واستلام العملات لحظة إبرام عقد الصرف، ويطبق سعر الصرف السائد لحظة إبرام العقد. وقد يتغير سعر الصرف باستمرار خلال اليوم تبعا لعرض العملات والطلب عليها. وهناك سعران للصرف: سعر البيع (القيمة بالعملة الوطنية التي يطلبها البنك مقابل وحدة معينة من عملة أجنبية) وسعر الشراء (القيمة بالعملة الوطنية التي يدفعها البنك لك مقابل وحدة معينة من عملة أجنبية)، ويكون سعر البيع عادة أعلى من سعر الشراء.

حساب الأسعار المتقاطعة :عند تبادل العملات في مركز مالي معين، فقد يكون سعر عملتين مقابل بعضيهما البعض غير متوفر ولضرورة التبادل يجب تحديد سعر تبادلهما، ويتم ذلك بناء على علاقة العملتين بعملة ثالثة، وتسمى الأسعار المحسوبة بهذه الطريقة بالأسعار المتقاطعة[2].

اختلاف أسعار العملات في مختلف المراكز المالية وعمليات التحكيم

تتغير أسعار عملة معينة مقابل عملة أخرى باستمرار، وقد يؤدي هذا إلى ظهور أسعار مختلفة لعملة مقارنة بعملة أخرى في المراكز المالية المختلفة. وهذا الاختلاف في الأسعار يدفع وكلاء الصرف إلى القيام بعمليات التحكيم ما بين الأسعار في مختلف المراكز

[2] - صبحي تاديس قريصة، مدحت محمد العقاد ، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية، بيروت ، 1983م.

المالية، ثم المبادلة بالشراء في المركز المالي حيث سعر العملة منخفض، وإعادة البيع في المركز المالي حيث سعر العملة المرتفع. ويستفيد وكلاء الصرف من فروق الأسعار.

الصرف لأجل: إذا كان تسليم واستلام العملات يتمان بعد فترة معينة من تاريخ إبرام العقد مطبقين سعر الصرف السائد لحظة إبرام العقد. وتستعمل الشركات العاملة في التجارة الخارجية هذا النوع من الصرف لتفادي الأخطار الناتجة عن التقلبات المحتملة في أسعار صرف العملات، حيث يكون سعر الصرف السائد لحظة إبرام العقد وهو سعر الصرف بغض النظر عن سعر الصرف لحظة تنفيذ العقد. اما فيما يتعلق بالانتقال الدولي لرأس المال وخاصة قصيرة الاجل، او الغير مباشرة، فهي التي تتعامل في هذا النوع من الصرف، وهي تقوم علي اساس اختلاف اسعار الفائدة بين مختلف الدول، ففرضا اذا ما كانت اسعار الفائدة موحدة عالميا فلن يكون هناك داعي لإنتقال رووس الاموال وبالتالي لن يكون هناك حاجة للتعامل في هذه السوق وتجدر الإشارة على ان سعر الصرف الاجل عبارة عن سوق قائم علي اساس اختلافات اسعار الفائدة، وانه يختلف عن سوق الصرف الاني

أنواع أنظمة الصرف: عرف نظام الصرف عدة تطورات بدأت من قاعدة الذهب وانتهت اليوم إلى النظام العائم. كان نظام بريتون وودز يقوم على أساس الدولار الأمريكي المرتبط بالذهب. وكانت الدول ترتبط عملاتها بسعر ثابت مع الدولار. إلا أن الأمر سرعان ما تغير بعد إعلان الرئيس نيكسون في 1971 منع تحويل الدولار إلى ذهب. ومثل هذا الإعلان في نظر الكثيرين انهيار نظام بريتيون وودز. ومن ذلك الوقت عرف نظام الصرف نمطين أساسيين[3]:

أنظمة الصرف الثابتة : وفيه يتم تثبيت سعر صرف العملة إما إلى عملة واحدة تتميز بمواصفات معينة كالقوة والاستقرار. وإما إلى سلة عملات انطلاقا من عملات الشركاء التجاريين الأساسيين، أو العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاص.

أنظمة الصرف المرنة: تتميز بمرونتها وقابليتها للتعديل على أساس بعض المعايير مثل المؤشرات الاقتصادية.

سوق الصرف: هو مكان تلاقي عروض وطلبات مختلف العملات، ومن خلاله يتم تحديد سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأخرى. وهو أيضا الوعاء الذي تتم فيه كل

3 - الطاهر لطرش- تقنيات البنوك- ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر (2005) ص 95-96

الصفقات العالمية، وأسواق الصرف غير محددة بمكان، بل تتوزع على كل المراكز المالية عبر الشبكات المعلوماتية والبنوك والمؤسسات المالية.[4]

اللاعبون الأساسيون في سوق الصرف:

البنك المركزي : يتدخل هذا البنك للقيام بعمليات السوق المفتوحة على العملات الأجنبية من جهة، وتنفيذ أوامر الحكومات من جهة أخرى. ويكون هذا التدخل في العادة من أجل حماية مركز العملة المحلية أو بعض العملات الأخرى.

البنوك التجارية والمؤسسات المالية

حيث تتدخل في السوق لتنفيذ أوامر زبائنها أو لحسابها الخاص. حيث تقوم هذه المراكز بجمع أوامر الزبائن، ويقومون بالمقاصات، ويحولون الفائض من عرض أو طلب للعملات الصعبة[5].

سماسرة الصرف: وهم وسطاء نشطون يقومون بتجميع أومر الشراء أو البيع للعملات الصعبة لصالح عدة بنوك أو متعاملين آخرين، ويقومون بضمان الاتصال بين البنوك وإعطاء المعلومات عن التسعيرة المعمول بها بدون الكشف عن أسماء المؤسسات البائعة أو المشترية لهذه العملات. ومن أمثلة الوسطاء المستقلون بروكرز.

أهم العملات الصعبة المتداولة دولياً:

الدولار الأمريكي : يستمد أهميته من أهمية الاقتصاد الأمريكي حيث يمثل ما يقارب 20% من الصادرات العالمية.

اليورو الأروبي :وقوته من قوة العملات التي حل محلها مثل المارك الألماني الذي كان يمثل 21% من احتياطات الدول من العملة الصعبة سنة 1983. وكذلك من قوة الاقتصاد العالمي الذي تمثله دول منطقة اليورو.

الين الياباني : حيث تمثل اليابان 8% من الناتج المحلي العالمي و 8% من التجارة العالمية.

الجنيه الاسترليني :تظهر قوته من خلال سعر صرفه مقابل الدولار الأمريكي.

---

4 - أحمد بتال ، مفهوم السياسية النقدية وأهدافها ، دار المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009م،ص61

5 - عبد المجيد قدي- المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية – ديوان المطبوعات الجامعية .الجزائر، 2004/003 ص115

الفرنك السويسري :تأتي قوته من طبيعة البنك المركزي السويسري الذي يتمتع بأعلى درجات الاستقلالية المتعارف عليها دوليا، فضلا عن كون سويسرا ساحة مالية كبيرة نتيجة سياسة الحياد التي تعتمدها الحكومة السويسرية.

سعر الصرف هو عدد الوحدات النقدية التي تبدل به وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبي، وسيلة هامة للتأثير على تخصيصي الموارد بين القطاعات الاقتصادية وعلى ربحية الصناعات التصديرية وتكلفة الموارد المستوردة.

أداة ربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمي فالسعر العالمي والسعر المحلي للسلعة مرتبطان من خلال سعر الصرف.

أدوات سعر الصرف:

تعديل سعر صرف العملة :عندما ترغب السلطة في تعديل توازن ميزان المدفوعات فإنها تقوم بتخفيض العملة أو إعادة تقويمها في حالة سعر صرف ثابت. أما في حالة سعر الصرف العائم فإنها تعمل على التأثير على تحسن أو تدهور العملة. وتستخدم سياسة تخفيض العملة على نطاق واسع لتشجيع الصادرات، إلا أن ذلك يجب أن يخضع لمجموعة شروط:

- أن يتسم الطلب العالمي على منتجات الدولة بقدر كبير من المرونة بحيث يؤدي تخفيض العملة إلى زيادة أكبر في الإنتاج العالمي.
- أن يتسم العرض المحلي لسلع التصدير بقدر كاف من المرونة بحيث يستجيب الجهاز الإنتاجي لارتفاع الطلب الناجم عن ارتفاع الصادرات.
- ضرورة توفر استقرار في الأسعار المحلية.
- عدم قيام الدول المنافسة الأخرى بإجراءات مماثلة لتخفيض عملاتها.
- استجابة السلع المصدرة لمواصفات الجودة والمعايير الصحية الضرورية للتصدير.
- استخدام احتياطات الصرف :في ظل أسعار صرف ثابتة، تلجأ السلطات النقدية إلى المحافظة على سعر صرف عملتها، فعند انهيار عملتها تقوم ببيع العملات الصعبة لديها مقابل العملة المحلية، وعندما تتحسن العملة تقوم بشراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية.

استخدام سعر الفائدة :عندما تكون العملة ضعيفة يقوم البنك المركزي باعتماد سياسة سعر الفائدة المرتفعة لتعويض خطر انهيار العملة. على سبيل المثال في النظام النقدي

الأوروبي عندما اعتبر الفرنك الفرنسي أضعف من المارك الألماني عمد بنك فرنسا إلى تحديد أسعار فائدة أعلى من أسعار الفائدة الألمانية.

مراقبة الصرف :تقضي سياسة مراقبة الصرف بإخضاع المشتريات والمبيعات للعملة الصعبة إلى رخصة خاصة، ويتم استخدامها لمقاومة خروج رؤوس الأموال.

إقامة سعر صرف متعدد :يهدف نظام أسعار الصرف المتعدد إلى تخفيض آثار حدة التقلبات في الأسواق، وتوجيه السياسة التجارية لخدمة بعض الأغراض المحددة.

أهداف سعر الصرف:

مقاومة التضخم :يؤدي تحسن سعر الصرف إلى انخفاض مستوى التضخم المستورد وتحسن في مستوى تنافسية المؤسسات. وعلى المدى القصير يكون الانخفاض في تكاليف الاستيراد أثر إيجابي على انخفاض مستوى التضخم المستورد.

تخصيص الموارد :يؤدي سعر الصرف الحقيقي إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية الموجهة إلى التصدير، وهذا ما يعمل على توسيع قاعدة السلع الدولة بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابل للتصدير.

توزيع الدخل :يؤدي سعر الصرف دورا هاما في توزيع الدخل بين الفئات أو القطاعات المحلية، فعند ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي (مواد أولية أو زراعية) نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي، فإن ذلك يجعله أكثر ربحية، ويعود الربح على أصحاب رؤوس الأموال بينما تخفض القدرة الشرائية للعمال. والعكس عند انخفاض سعر الصرف الاسمي، فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية للأجور.

تنمية الصناعات المحلية :يمكن للبنك المركزي تخفيض سعر الصرف من أجل تشجيع الصناعة الوطنية، مما يشجع الصادرات. كما أن تخفيض العملة من قبل البنك المركزي يحمي السوق المحلي من المنافسة الخارجية وتشجيع الصادرات[6].

تحديد سعر الصرف : يتحدد سعر صرف العملات حاليا كما يتحدد سعر اية سلعة أخرى وذلك بتقاطع منحنى طلب السوق على عملة معينة مع منحنى عرض السوق لتلك العملة ، وهذا احد أنظمة الصرف وهو المعمول به حاليا ويطلق عليه (سعر الصرف المرن) في اغلب دول العالم مع بعض الاستثناءات البسيطة والتي يتخللها نوعا من تدخل الدولة في

[6] - **محمود حميدات – مدخل للتحليل النقدي – ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1966 ص 99-100.**

هذا الشأن، على سبيل المثال هذا النموذج البسيط يتضمن عملتين فقط ، ولكن الواقع يشير إلى أن هنالك العشرات بل المئات من العملات التي تتبادل بعضها مع البعض الآخر وبالعشرات او المئات من أسعار الصرف التقاطعية فلكل عملة من العملات العالمية هنالك العديد من أسعار الصرف فللدولار الأميركي مثلا هنالك سعر له مقابل الريال وسعر ثان له مقابل الجنيه الإسترليني وثالث مقابل الين الياباني ورابع مقابل المارك الألماني وخامس مقابل الفرنك الفرنسي وهكذا مقابل كل عملة من العملات العالمية الأخرى ، كذلك فان لكل عملة من العملات هنالك أسعار متعددة بتعدد العملات الأخرى وفي الحصيلة فان سوق الصرف الأجنبي تتحدد فيه عشرات الآلاف من الأسعار التقاطعية فيما بين العملات المختلفة ، وليس الأمر يقف عند هذا الحد بل إن هذه الأسعار ليست ثابتة وإنما هي في تغير دائم ودائب بتغير ظروف العرض والطلب والتي تخضع إلى العشرات من المؤثرات السياسية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية والصحية وغيرها .

المراجحة : من الخاصية التي ذكرناها آنفا والمتمثلة بتعدد أسعار صرف العملات وتغريرها المستمر فان المراجحة تعني (الاستفادة من اختلاف أسعار إحدى العملات في أسواق منفصلة عن بعضها وفي وقت معين ، وذلك عن طريق شراء العملة من احد الأسواق بسعر معين وبيعها مباشرة في سوق أخرى بسعر أعلى بقصد تحقيق الأرباح)[7]، ان عمليات المراجحة سوف تعمل بعد حين من الزمن على تقارب او ربما تساوي أسعار الصرف في كل من سوق لندن وسوق نيويورك (كيف؟) وذلك لان المراجحين سوف يزداد طلبهم على اليورو من سوق نيويورك بقصد بيعه في لندن ، وان زيادة الطلب على اليورو ستعمل على رفع سعره مقابل الدولار ، كما إن زيادة بيع المراجحين لليورو في سوق لندن سيؤدي الى زيادة عرضه فيها ومن ثم انخفاض سعره أمام الدولار ، وبتكرار هذه العملية فان سعر اليورو مقابل الدولار سوف تميل الى التوازن في كلا السوقين **سعر الصرف العاجل والآجل** : إن أكثر معاملات الصرف الأجنبي شيوعا هي تلك التي تتضمن دفع واستلام الصرف الأجنبي خلال يوم أو يومين من إبرام العقد وهي مدة كافية للمساهمين في العملية لان يراسلوا البنوك التي يتعاملون معها في الداخل والخارج، وهذا النوع يطلق

[7] - عاشور فني، السياسة النقدية وأدواتها ،2010م للمزيد أنظر:fenni.achour@gmail.com .

عليه (المعاملات الفورية او العاجلة) وان سعر الصرف الذي تم بموجبه عقد المعاملة يطلق عليه (سعر الصرف العاجل (Spot Rate ، ولكن هنالك معاملات أخرى يطلق عليها (المعاملات الآجلة) وتتضمن الاتفاق على بيع او شراء كمية معينة من العملة الأجنبية في تاريخ مستقبل ومحدد وبسعر يتفق عليه كل من البائع والمشتري ، فقد يكون مساوٍ أو أكبر أو أقل من سعر يوم الاتفاق و يطلق عليه (سعر الصرف الآجل (Forward Rate،[8]وقد يكون العقد الآجل بعد مرور شهر واحد او ثلاثة أشهر أو ستة أشهر ، وكلما كانت المدة أطول كلما تضمنت مخاطر أكثر سواء للبائع او للمشتري ، لذلك نجد إن العقود الآجلة لمدة تزيد عن الستة أشهر غير شائعة بين المتعاملين ، وتحدث هذه العملية من خلال عمليات التحوط Hedging او المضاربة .Speculation كما إن السعر العاجل قد يكون في اية لحظة زمنية مساويا او اكبر او اقل من السعر الآجل ، وهذا عادة لا يؤثر على سريان الاتفاق والعقد على البيع والشراء الآجل ، فإذا كان السعر الآجل اقل من السعر العاجل يقال ان العملة الأجنبية تكون مخصومة آجلا مقارنة بالعملة المحلية ، أما إذا كان السعر الآجل اعلى من السعر العاجل الحالي فان الحالة يقال عنها بان العملة الأجنبية تكون مكافَئَةً آجلاً الخصم والمكافئة الآجلتين: وهذه العملية يطلق عليها (المضاربة) Speculation وهي عكس التحوط ، فالمتحوط غالبا يلجأ الى ذلك لدفع المخاطر من ارتفاع قيمة العملة الأجنبية وتحقيقه لخسارة اما المضارب فانه يقدم على المخاطرة بإرادته متعمدا بأمل تحقيق بعض الإرباح أي إن المتحوط يحاول تجنب الخسارة بينما المضارب يحاول تحقيق إرباح ، كما وتختلف المضاربة عن المراجحة في ان الاولى تحدث في سوق واحدة وفي أوقات مختلفة، أما الثانية اي المراجحة فتحدث في وقت واحد وفي اسواق مختلفة[9] .

أساليب التسعير

أي كيف يتم الإعلان عن السعر ، وهناك ثلاثة أساليب هي –

---

8 - أحمد بتال ، مفهوم السياسية النقدية وأهدافها ، 2009م.:http://www.9alam.com/up/do.php?i

9 عاشور فني، السياسة النقدية وأدواتها، مرجع سابق.

الأسلوب الأول (التسعير المباشر)[10] : يعبر عن عدد الوحدات النقدية الوطنية الضرورية للحصول على وحدة نقدية أجنبية ففي الجزائر مثلا يتم الحديث عن عدد الوحدات النقدية (الدنانير) الضرورية للحصول على دولار واحد أو يورو واحد .

الأسلوب الثاني (التسعير غير المباشر)[11] : ويتم التعبير عن سعر وحدة نقدية وطنية بالعملة الأجنبية .

الأسلوب الثالث (التسعير المتقاطع)[12] : لو أن مستثمرا أمريكيا يرغب في شراء جنيهات استرلينية بدنانير جزائرية مثلا فحتى يتعرف على عدد الجنيهات الإسترلينية التي يمكن الحصول عليها في مقابل الدنانير الجزائرية ، لابد وأن يكون ذلك من خلال الدولار .

التعبير عن سعر العملة13 : عادة ما يتم التعبير عن سعر العملة برقم متبوع بأربعة أرقام بعد الفاصلة والرقم الأخير من الفاصلة يعبر عنه بنقطة أي أن النقطة تساوي (1/10000) من سعر صرف العملة .

أنظمة الصرف14 :

لقد عرف نظام الصرف عدة محطات في تطوره بدأت من قاعدة الذهب وانتهت اليوم إلي النظام العائم ، ولقد كان نظام بريتون وودز يقوم على اساس الدولار الأمريكي المرتبط بدوره بالذهب ، وذلك أن الولايات المتحدة كانت تقبل بتحويل الدولار لغير المقيمين بسعر ثابت أوقية = 35 دولار، وكانت الدول تربط عملاته بسعر ثابت مع الدولار .

إلا أن الأمر سرعان ما تجاوزه بإعلان الرئيس الأمريكي نيكسون في أوت 1971 منع تحويل الدولار إلى ذهب ، غير أن النظام في تلك الفترة لم يكن له أي دور في تنظيم الإصدار النقدي أو في تحقيق التوازن الداخلي الذي كان متروكا لاعتبارات السياسة الاقتصادية والنقدية الداخلية في كل دولة ، ولقد مثل هذا الإعلان في نظر الكثيرين انهيارا لنظام بريتون وودز، ومنذ ذلك الوقت عرف نظام الصرف نمطين أساسيين .

---

[3] -[4] د/ عبد المجيد قدي ، نفس المرجع ، ص 122 .

[12] - منير ابراهيم هندي ، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل ، توزيع منشاة المعارف ، الاسكندرية ، مصر ، 1998 ، ص 436 .

[13] - عبد المجيد قدي ، مرجع سابق ، ص 122 .

[14] - عبد المجيد قدي ، مرجع سابق ، ص 103 – 104 .

النمط الأول : أنظمة سعر الصرف الثابتة

وفي ظل هذه الأنظمة يتم تثبيت سعر العملة إلى :

عملة واحدة : تتميز بمواصفات معينة كالقوة والاستقرار ، وفي هذا الإطار تعمل الاقتصاديات على تثبيت عملاتها إلى تلك العملة دون إحداث تغيير إلا في بعض الحالات كما هو حال الفرنك الإفريقي سابقا مع الفرنك الفرنسي ، وكما هو الحال للدينار الأردني مع الدولار الأمريكي .

سلة عملات : وعادة ما يتم اختيار العملات انطلاقا من عملات الشركاء التجاريين الأساسيين ، أو من العملات المشكلة لوحدة حقوق السحب الخاص ، أو الربط حاليا باليورو باعتباره امتدادا لسلة العملات المكونة للإيكو سابقا .

ضمن هوامش محددة : سواء تعلق التثبيت بعملة واحدة أو سلة عملات . هنا يتم تحديد مجال التقلب المسموح به .

أهمية سعر الصرف

تبرز أهمية سعر الصرف من خلال مساهمته في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية و التي تتمثل في التوازن الاقتصادي الداخلي و الخارجي، إذ يتمثل التوازن الداخلي في استقرار الأسعار المحلية، إلى جانب تحقيق مستوى من النمو الاقتصادي ، في حين يتمثل التوازن الخارجي في توازن ميزان المدفوعات والذي يظهر في مختلف المبادلات التجارية للدولة.

إن دراسة سعر الصرف تهدف إلى البحث عن الوسائل و الإجراءات التي من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق الاستقرار لسعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية[15]

العوامل المؤثرة في سعر الصرف:

مستويات الأسعار النسبية :حسب نظرية تعادل القوة الشرائية، عندما ترتفع أسعار السلع المحلية ينخفض الطلب على السلع المحلية ويتجه سعر العملة الوطنية نحو الانخفاض حيث يمكن الاستمرار في بيع السلع المستوردة بطريقة جيدة، والعكس صحيح.

15 -عبد الحق بوعتروس، أثر تغير سعر الصرف على الأسعار المحلية ، مجلة العلوم الإنسانية، العدد9، جامعة قسنطينة، الجزائر،2000، ص70.

التعريفات الجمركية والحصص :تؤثر في سعر الصرف كل من التعريفات الجمركية (الضرائب على السلع المستوردة مثلا) والحصص (القيود على كمية السلع التي يمكن استيرادها)، لأن ذلك يزيد من الطلب على السلعة المحلية.

تفضيل السلع الأجنبية على السلع المحلية :زيادة الطلب على صادرات دولة ما يتسبب في ارتفاع عملتها على المدى الطويل، وزيادة الطلب على الواردات تسبب في انخفاض قيمة العملة الوطنية.

الإنتاجية : في حال كانت الدولة أكثر إنتاجية من غيرها من الدول، يمكن أن تخفض أسعار السلع المحلية بالنسبة لأسعار السلع الأجنبية وتظل تحقق أرباحاً، والنتيجة هي زيادة الطلب على السلع المحلية وميل سعر العملة المحلية إلى الارتفاع.

سعر الصرف والتضخم: تستند هذه العلاقة على نظرية تعادل القدرة الشرائية التي صاغها في البداية ريكاردو ثم قام بتطويرها غوستان كاسل، وتركز على مبدأ بسيط مفاده أن "قيمة العملة تتحدد على أساس قدرتها الشرائية، ومن ثم فإن سعر الصرف التوازني يجب أن يعبر عن تساوي القدرة الشرائية الحقيقية للعملتين المعنيتين". أثبت هذا النموذج قدرة كبيرة على التنبؤ بأسعار الصرف على المدى الطويل، إلا أنه يعاب عليه عدة أمور مثل الفرضيات غير الواقعية التي بنيت عليها كتوفر منافسة حرة وكاملة في الاقتصاد الدولية وعدم وجود تكاليف التنقل والرسوم الجمركية.

سعر الصرف ومعدل الفائدة: تفترض هذه النظرية أنه في حال عدم وجود حواجز جمركية فإن مردودية التوظيف في دولتين مختلفتين يجب أن تتساوى، وهذا يضمن من جهة أخرى أن الفرق ما بين اقتصاد ما وباقي الاقتصاديات يساوي معدل ارتفاع أو انخفاض قيمة العملة في المستقبل. هذه النظرية أدت إلى ظهور مفهوم خصم التأجيل وعلاوة التأجيل، واعتبار أن سعر الصرف لأجل أحسن وسيلة للتنبؤ بأسعار الصرف إلا أن صحتها لا تتعدى 55.%

سعر الصرف وميزان المدفوعات:أرصدة ميزان المدفوعات(رصيد التجارة الخارجية، رصيد المعاملات الجارية، رصيد ميزان القاعدة)أهم العوامل المفسرة لتغيير سعر الصرف في

المدى المتوسط، فحدوث عجز في الميزان التجاري يؤدي بالضرورة إلى انخفاض سعر الصرف. أهمية هذه الأرصدة تزيد باعتبار أن لها علاقة مع التضخم ومعدلات الفائدة، فالدولة التي تتميز بمعدل تضخم مرتفع تجد صعوبات كبيرة في تصدير منتجاتها والتأثير على الميزان التجاري. كما أن معدلات الفائدة هي التي تحكم تدفق رؤوس الأموال في المدى الطويل والقصير.

سوق الصرف الاجنبي[16]: إن رقي التجارة وازدهارها يتطلب توظيف جهاز ضخم من الهيئات والمؤسسات وذلك لتوفير أكثر الشروط أهمية لإنتاج سلع وخدمات قابلة للتسويق ، ومن بين الهياكل والأجهزة الأكثر أهمية والتي تسعى الدول بواسطتها إلى الحفاظ على استمرار تواصل التبادل التجاري ، هي المؤسسات المصرفية وبالأخص البنوك التجارية والتي تعمل على تمويل الصفقات التجارية والتأمين والاستثمارات وكل أنواع عمليات الإنتاج والاستغلال للموارد الطبيعية ، فالبنوك التجارية في الفترة الأخيرة أصبح بمقدورها توفير كل أنواع القروض والائتمان لعملائها مهما كانت مدتها أو شكلها أو موضوعها، ومن هنا تظهر العلاقة التي تربط بين التجارة الخارجية وبين البنوك التجارية.

[16] - https://ar.wikipedia.org/wiki/

المبحث الثاني
البنوك التجارية

تمهيد:

تقوم البنوك بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لأجال محددة كما تمنح القروض بما يحقق أهدافها ويدعم الاقتصاد القومي، بالإضافة إلى مباشرة عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي بماقي ذلك إنشاء المشروعات وما تتطلب من عمليات مصرفية وتجارية ومالية.

أولاً: نشأة البنوك وتعريفها:

1-تعريف البنك:

ترجع كلمة البنك[17]إلى أصل الكلمة الفرنسية «Banque» وإلى أصل الكلمة الإيطالية «banca» وتعني هاتان الكلمتان صندوقا متينا لحفظ النفائس chestوكذا مقعدا طويلا لشخصين أو أكثر «banch» فالكلمة chestتعبر عن المكان الذي يحتفظ فيه بكل ما هو ذو قيمة، اما الكلمة «banch» [(1)]، «banca» فهي تعبر عن المكان الذي يتم فيه تغيير النقود وسداد قيمة السلع والخدمات.

2-1-المفهوم الاقتصادي للبنك: [(18)]

البنك هو عبارة عن مؤسسة مشتركة مساهمة تنصب عملياتها الرئيسية في استقبال رؤوس الأموال التي لا يحتاجها أصحابها ومنحها كلها أو جزء منها للذين هم أمس الحاجة إليها وذلك عن طريق الإقراض بقواعد معينة أو استثمارها في أوراق مالية محدود.

2-2-المفهوم القانوني للبنك:

" يعرف قانون النقد والقرض 90/10 الصادر في 14 أفريل 1990 في مادته 11 البنك: مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تقوم بالمعطيات البنكية وهي تتلقى أموال الجمهور لتقوم بتوزيعها عن طريق القروض وأيضا تقديم وتسهيل وسائل الد

1-تعريف البنوك التجارية:

هي أهم مجموعة من مجموع الوسطاء الماليين ونقصد بالبنوك التجارية البنوك التي تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لآجال محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي

---

[17] Dictionnaire des termes économiques et Financiers français . arabe- Mustafpha Henni.

[18] **قانون النقد و القرض 90/10 المؤرخ في 1990/04/14.**

وخدمته بما يحقق أهداف وسياسة الدولة ودعم الاقتصاد القومي وتباشر عملية تنمية الادخار والاستثمار المالي[19].

2-نشاءة البنوك:

إنّ البدايات الأولى للعمليات المصرفية ترتقي إلى عهد بابل العراق القديم في الألف الرابع قبل الميلاد أما الإغريق فقد عرفوا قبل الميلاد بأربعة قرون بداية العمليات التي تزاولها البنوك المعاصرة كتبادل العملات وحفظ الودائع ومنح القروض.

و فكرة الاتجار بالنقود فقد بدأت في العصور الوسطى بفكرة الصراف فالبنوك بشكلها المالي فقد ظهرت في الفترة الأخيرة من القرون الوسطى القرن الثالث عشر والقرن الرابع عشر بعد ازدهار المدن الايطالية خاصة جنوة و فلورنسا على اثر الحروب الصليبية فقد كانت تلك الحروب تتطلب نفقات طائلة لغرض تجهيز الجيوش كما أن العائدين منها من المحاربين قد جلبوا معهم خيرات كثيرة و ترتب على كل هذا النشاط تكدس في الثروات و نمو متزايد في العمليات المصرفية .

وكان التاجر والمصرفي من أكثر المستفيدين من هذا التحول الكبير وقد قضت ضرورة التعامل شيوع فكرة قبول الودائع للمحافظة عليها من الضياع مقابل شهادات إسمية ثم بدأ تحويل الودائع من اسم إلى اسم أي انتقل الحق في قيمتها إلى حضور الطرفين وفيما بعد بمجرد التظهير وأخيرا ظهرت شهادات الإيداع لحامله "بدون تعيين اسم المستفيد " الذي انبثق منها الشيك وكذلك البنكنوت "النقود الورقية" بشكله الحديث.

وحيث لم يكتفي الصيارفة بمجرد قبول الودائع فقد عملوا على استثمار أموالهم الخاصة بإقراضها بغير مقابل للغير مقابل فوائد التي يحصلون عليها منهم وفي مرحلة لاحقة على استثمار الودائع التي لديهم أي مال الغير المودع عندهم بإقراضها للأفراد مقابل فائدة وقد حققوا مقابل ذلك أرباح طائلة[20].

ولم تقف ممارسة الصيارفة عند هذا الحد فقد أخذوا يسمحون لعملائهم بسحب مبالغ تتجاوز أرصدة ودائعهم وهذا هو السحب على المكشوف. وفى أواخر القرن السادس عشر أنشئت بيوت صارفه حكومية تقوم بحفظ الودائع والسهر على سلامتها وهكذا تطورت الممارسات المالية من صراف إلى بيت الصرف ثم إلى بنك.

---

[19]محمد سليم ،إدارة البنوك والبورصات والأوراق المالية ، جامعة المنصورة، ص85.

[20]شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، ص25.

يصعب تاريخيا أن نحدّد متى ظهر أوّل مصرف لكن المتفق عليه أن أوّل مصرف هو مصرف البندقية الذي أنشئ حوالي 1157-1150 وبنك أمستردام حوالي 1600 قد ازدهرت الأعمال المصرفية نتيجة تدفق الخيرات والمعادن النفيسة في القرنين السادس والسابع عشر.
ومنذ بداية القرن الثامن عشر زاد عدد البنوك في أوربا وكان أكثرها صغيرا وعائليا وقد زادت وظائف البنوك بالإضافة إلى الخصم فقد توسعت فى الإقراض والتسهيلات الإنمائية وخلق النقود.

وبمجيء الثورة الاقتصادية والدخول في عصر الإنتاج الكبير والذي يحتاج تسييره لأموال كبيرة أخذت البنوك تتوسع هي الأخرى.

وفي النصف الثاني من القرن الثامن عشر ازداد عدد البنوك المتخصصة في الاقتراض المتوسط والطويل الأجل وهو ضروري لتكوين رأس المال الذي لا يؤتي ثماره إلا بعد فترة طويلة نسبيا ومن تلك الثمار يفترض تسديد اقتصاد الدين وفي أواخر القرن التاسع عشر بدأت حركة تركز البنوك بواسطة الاندماج أو عن طريق الشركة القابضة "أي شراء معظم أسهم البنوك الأخرى [21].

وقد صاحب ذلك ازدياد تدخل البنوك في تنظيم أعمال البنوك واقتصر إصدار الأوراق النقدية –البنكنوت–على بنوك معينة عرفت بالبنوك المركزية في حين قلت البنوك التجارية وخاصة خلق نقود الودائع. والبنوك المركزية تأخر ظهورها نسبيا ففي السويد سنة 1694 وفي فرنسا سنة 1800.

و قد تضمن نشاطها في البداية على إصدار النقود و تولى الأعمال المصرفية الحكومية و بدأت تباشر وظيفتها في الرقابة على الائتمان من حيث كميته و نوعيته و سعره و في استخدام سعر الخصم كأداة لتحديد الائتمان و في القرن العشرين استقرت مهمتها كبنك البنوك أي المقرض الأخير لها [22].

ثانياً: الوضع الاقتصادي اليمني–نظرة تاريخية

عانى الاقتصاد اليمني من اختلالات هيكلية وإدارية في وحداته الاقتصادية نتيجة اندماج اقتصاد دولتين – اشتراكي (في جنوب اليمن) – ورأسمالي (في شمال اليمن)– نتيجة قيام دولة واحدة في 22 مايو 1990م.

حيث ورثت دولة الوحدة مشاكل الاقتصاد الرأسمالي – السائد في شمال اليمن– الذي كان يعاني من قلة الموارد واعتمادها علي تحويلات المغتربين من الخارج والمساعدات الإقليمية والدولية التي انخفضت بشكل كبير

[21] شاكر **القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، مرجع سبق ذكره، ص 26-27، ص 25.**

بعد حرب الخليج الثانية في عام1994م. وأيضا مشاكل الاقتصاد الاشتراكي– الذي ساد جنوب اليمن –والذي كان يعتمد اعتماد شبه كلي علي معونات الدول الاشتراكية ولاسيما الاتحاد السوفيتي السابق– وبعد انتهاء الاتحاد السوفيتي وتفككه توقفت المساعدات للشطر الجنوبي السابق.

فبعد قيام دولة الوحدة في 22 مايو 1990م عانى الاقتصاد الكلي اليمني في النصف الأول من التسعينيات اضطرابات هيكلية وتشوهات داخلية عميقة تحت أسباب وعوامل عديدة مما انعكس بوضوح على تعثر دور ونشاط قطاع المال والمصارف، وبالتالي ضعف وهزالة آلية سوق المال المحلية (أحمد 1998).

وقد زاد من عمق مشاكل اقتصاد دولة الوحدة اليمنية قيام الحرب – اليمنية اليمنية– عام 1994م والتي زادت من حجم الديون الخارجية وارتفاع العجز في ميزان المدفوعات وانخفاض مستوى الريال اليمني مقابل الدولار بدرجة كبيرة[23]، وارتفع مستوى التضخم مما خفض من مستوى المعيشة للمواطن اليمني.

وبلغت الصعوبات ذروتها أواخر عام 1994م حين وصلت الاختلالات الاقتصادية حدا ينذر بعواقب وخيمة، مما دفع إلي الإسراع ببدء برنامج الإصلاح الاقتصادي الإداري والمالي وإعادة تنظيم وهيكلة القطاع المصرفي سواء في وحداته – المايكرو اقتصادية أو تفاعله مع حركة الاقتصاد الكلي في إطار آلية السوق الداخلية والاقتصاديات المالية والمصرفية الدولية منذ مارس عام 1995م بالتعاون مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

وتقوم فلسفة هذه الإصلاحات أصلا علي أساس إخراج القطاع العام من ميدان الاستثمار باستثناء مجالات البنية الأساسية، واقتصار دور الدولة علي الأمن والتخطيط والتقنين والرقابة وتقديم التسهيلات المناسبة، وتوفير جميع الشروط الأساسية لوجود بيئة جاذبة للاستثمارات الداخلية والخارجية علي أسس تجارية تنافسية، في أجواء العولمة وما توفره التكنولوجيا الجديدة من انتقال لرؤوس الأموال بحُرية من بلد إلى آخر ومن قارة إلي أخري، في ظرف دقائق إذا لاقت بعض المعوقات أو وجدت ما يغريها بالانتقال (قائد 2002).

من هنا يبرز أهمية القطاع الخاص في اليمن وبشكل متزايد مع اتجاه الدولة لتبني النظام الرأسمالي واقتصاد السوق وآلياته، وفي إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي الذي أعاد صياغة دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي باتجاه الحد من نشاطها الاستثماري وتقليص دورها الاجتماعي، وذلك في مقابل إفساح المجال للقطاع الخاص من خلال تهيئة المناخ الملائم التي

---

[23] سعر الدولار حوالي (12ريال يمني)عام 1990م في البنك المركزي اليمني ووصل متوسط سعر شراء الدولار حوالي (198,38 ريال يمني) في ديسمبر من عام 2006 م.(المصدر: البنك المركزي اليمني،(2006)، التطورات النقدية والمصرفية سبتمبر 2006م، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، المجلد السادس، العدد التاسع،ص35.

تمكنه من تعزيز وتوسيع دوره في الأنشطة الاقتصادية المختلفة التي تساهم بدور بارز في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية (الفسيل 2006).

وهذا يعني إن الإصلاحات الاقتصادية في اليمن في حاجة إلي أن تدعم بدراسات معمقة للمعوقات التي تمنع انطلاق التنمية، ودراسة المقومات التي تجعل سوق البلاد جاذباً للاستثمارات الداخلية والخارجية، وكيفية بناء بيئة جاذبة للاستثمارات علي أسس تجارية تنافسية، في وقت تسعى فيه اليمن للانضمام لمنظمة التجارة العالمية.

وبالنظر لمؤشرات الوضع الاقتصادي اليمني في عام 2006م الذي يمثل العام الأول للخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والتخفيف من الفقر (2006–2010)، نجد أنه على الرغم من التحسن الملحوظ في أوضاع المالية العامة للدولة بسبب استمرار ارتفاع أسعار النفط العالمية، إلا أنها لم تعكس آثار ايجابية على قطاعات الاقتصاد غير النفطية.

حيث ارتفعت عائدات النفط والغاز بنسبة (28,8%) في عام 2006م مقارنة بنسبة ارتفاع في العام السابق بلغت حوالي (23,5%)، كما تقلصت نسبة العجز في الموازنة العامة للدولة إلى نحو (0,6%) عام 2006م مقارنة بنسبة حوالي (1,3%) في العام السابق، كما انخفض الدين العام الداخلي الصافي قياساً إلى الناتج المحلي الإجمالي من حوالي (5,6%) عام 2005م إلى حوالي (4%) عام 2006م، وكذلك انخفض الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام 2006م إلى نحو (28,7%) من حوالي (30,8%) في نهاية عام 2005م بالرغم من ارتفاع الرصيد القائم للدين بنسبة حوالي (5,8%). وأيضاً ارتفع الفائض الكلي لميزان المدفوعات (نتيجة لارتفاع أسعار النفط وزيادة استثمارات مشروع تصدير الغاز الطبيعي المسال) حيث بلغ نحو (1446,5%) مليون دولار عام 2006م مقارنة بحوالي (584,4) مليون دولار في عام 2005م، وشكل الفائض الكلي نسبة (7,6%) عام 2006م من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بنسبة حوالي (3,5%) عام 2005م [24].

مع ذلك انخفض معدل النمو الحقيقي للاقتصاد اليمني (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي) إلى نحو (3,3%) عام 2006م مقارنة بحوالي (4,6%) عام 2005م وحوالي (3,9%) عام 2004م، كما انخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي في عام 2006م إلى حوالي (4,9%) مقارنة بحوالي (5,3%) و(5,4%) لعامي 2005م و2004م على التوالي، وانخفضت مساهمة الاستثمار الإجمالي في نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي (0,54%) عام 2006م مقابل حوالي (2,37%) في العام السابق، كما انخفضت مساهمة صادرات السلع والخدمات في نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى نسبة حوالي (7,7%) عام 2006م مقارنة بحوالي (11,81%) في العام

([24]) البنك المركزي اليمني،(2006)، "التقرير السنوي لعام 2006"، الإدارة العامة للبحوث،صنعاء،ص9□19،ص81.

السابق، وأيضا أنخفض معدل نمو إجمالي الدخل القومي المتاح بالأسعار الجارية من حوالي (24%) عام 2005م إلى حوالي (18,19%) عام 2006م، وارتفع معدل التضخم (الرقم القياسي لأسعار المستهلك) متوسط الفترة لعام 2006م إلى حوالي (20,8%) مقابل حوالي (11,8%) عام 2005م[25].

وأخيراً فإن معدلات نمو القطاعات الاقتصادية كانت ضئيلة، حيث بلغ النمو في قطاعات الإنتاج السلعي حوالي (1,31%) عام 2006م مقارنة بحوالي (0,50) لعامي 2005م و2004م على التوالي، وبلغت الأهمية النسبية لمساهمة قطاعات الإنتاج السلعي في الناتج المحلي الإجمالي حوالي (49%) عام 2006م مقارنة بحوالي (50%) في عام 2005م، أما في قطاعات الخدمات فقد انخفض معدل النمو من حوالي (6,66%) عام 2005م إلى حوالي (5,22) عام 2006م، وبلغت الأهمية النسبية لمساهمة قطاعات الإنتاج الخدمي في الناتج المحلي الإجمالي حوالي (51%) عام 2006م مقارنة بحوالي (50%) في عام 2005م[26].

التجارة الخارجية

تعد التجارة الخارجية من أهم العوامل التي تساهم في خلق الثروة، وهي قائمة بالأساس على مبدأ المنافع، وتلبية الحاجات الأساسية للأفراد، سوف يتم التطرق إلى التفسيرات الواقعية لأسباب قيام التجارة الخارجية وإبراز أهم النظريات التقليدية والحديثة التي تقوم عليها.

مفهوم التجارة الخارجية:

تعرف التجارة الخارجية بأنها أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية المتمثلة في حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين دول العالم المختلفة.

وكما تعرف التجارة الخارجية على أنها حصيلة توسع عمليات التبادل الاقتصادي في المجتمع البشري، التي نتجت عن اتساع رقعة التبادل الاقتصادي الجغرافي، بحيث لم تعد السوق مغلقة أو قائمة على منطقة جغرافية واحدة تضم مجتمعاً تكوينياً سياسياً واحدا، بل اتسعت لتضم المبادلات السلعية والخدمية بين الأقاليم ذات مقومات اجتماعية

([25]) المصدر السابق، ص 23، ص30-31.

([26]) المصدر السابق، ص24، ص28.

وسياسية مختلفة وعلى ذلك فإن للتجارة الخارجية طبيعة خاصة بها.

وهي عبارة على مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي بمختلف أشكاله (سلع، خدمات، رؤوس أموال، وعمل) بين وحدات سياسية مختلفة.

أهمية التجارة الخارجية:

- تعتبر مؤشر على قدرة الدولة الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية من خلال الإمكانيات الإنتاجية المتاحة لكل دولة.
- تساعد التجارة الخارجية في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح اسواق جديدة لمنتجات الدولة.
- نقل التكنولوجيا والمعلومات التي تفيد في بناء الاقتصاديات المتينة وتعزيز عملية التنمية الشاملة.
- تحقيق التوازن في الميزان التجاري.
- إقامة علاقات وطيدة مع الدول الأخرى المتعامل معها.

أسباب قيام التجارة الخارجية:

- اختلاف تكاليف انتاج السلع والخدمات بين الدول.
- اختلاف مستوى التكنولوجيا.
- رفع المستوى المعيشي ومستوى الدخل.
- عدم إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي.
- وجود فائض في الإنتاج.

المبحث الثالث

البنك المركزي اليمني

نبذة تعريفية عن البنك المركزي اليمني

النشأة:

أنشئ البنك المركزي اليمني في عام 1971م وبعد الوحدة المباركة لشطري الوطن في 22 مايو 1990 تم دمج البنك المركزي اليمني ومصرف اليمن في بنك واحدسمي البنك المركزي اليمني.

البنك المركزي أنشئ بقانون للبنك شخصية اعتبارية واستقلال مالي وإداري وله خاتم خاص به ويقوم بأداء مهامه وفقاً لأحكام هذا القانون مستقلاً تماماً عن أي سلطة أخرى في تحقيق أهدافه وأداء مهامه ولن يتلق التعليمات من أي شخص أو جهة إلا وفقاً لأحكام هذا القانون ويجب احترام استقلاليته ولا يجوز التدخل في أنشطة البنك أو العمل على التأثير على قراراته .

وله استقلالية كاملة لممارسة مهامه في السياسة النقدية للسيطرة على التضخم واستقرار أسعار الصرف للعملة الوطنية وتشجيع الاستثمار والنمو الاقتصادي. يتم إدارة البنك المركزي من قبل مجلس إدارة البنك ويرئسها محافظ البنك المركزي اليمني. مقر المركز الرئيسي للبنك في صنعاء وله فروع في كافة محافظات الجمهورية.

هدف البنك:

الهدف الرئيسي للبنك هو تحقيق استقرار الأسعار والمحافظة على ذلك الاستقرار وتوفير السيولة المناسبة والملائمة على نحو سليم لإيجاد نظام مالي مستقر يقوم على آلية السوق.

المهام الرئيسية للبنك المركزي اليمني:

السياسة النقدية : يستخدم البنك المركزي كافة أدوات السياسة النقدية للسيطرة على التضخم، استقرار أسعار صرف العملة الوطنية وإيجاد المناخ المناسب للاستثمار والنمو. من الأدوات التي يستخدمها البنك هي كالتالي:-

- أسعار الفائدة.

- نسبة الخصم .
- الاحتياطي القانوني للبنوك.
- الرقابة على السيولة في الاقتصاد.

العملة المصدرة : يعتبر البنك المركزي المخول الوحيد لإصدار الأوراق والمعادن النقدية لليمن.

العملة الوطنية هي الريال اليمني. تم تعويم سعر صرف الريال اليمني في 1 يوليو 1996 ويوجد سعر صرف واحد للريال اليمني منذ ذلك التاريخ.

إدارة الأصول الاحتياطية : يقوم البنك المركزي بإدارة واستثمار الأصول الاحتياطية لليمن بما يلبي متطلبات الاقتصاد الوطني. وكنتيجة للإصلاحات الاقتصادية والمالية التي بدأت منذ 1995، ارتفعت الأصول الاحتياطية من تغطية 2.8 شهرا من الواردات خلال عام 1994 إلى ما يغطي 14.7 شهرا من واردات خلال عام 2001. البنوك التجارية لها كافة الصلاحيات في التعامل بالنقد الأجنبي ويسمح لها بالاحتفاظ بأرصدة بالنقد الأجنبي في اليمن وفي الخارج. لا توجد قيود على التحويلات بالنقد الأجنبي منذ تبني المادة الرابعة لاتفاقية صندوق النقد الدولي في ديسمبر 1996.

بنك البنوك: يحتفظ البنك المركزي بحسابات للبنوك التجارية ويقدم خدمات غرفة المقاصة لعمليات البنوك التجارية. تحتفظ البنوك التجارية بالاحتياطي القانوني كنسبة من الودائع لدى البنك المركزي. تتغير هذه النسبة وفقا للتطورات الاقتصادية وتعتبر أحد الأدوات النقدية المتاحة للبنك المركزي.

بنك الحكومة : يقوم البنك المركزي بمسك حسابات الوزارات والهيئات والمصالح الحكومية بالإضافة إلى حسابات المؤسسات الدولية والإقليمية. كما يقوم البنك بإدارة إصدارات واستحقاقات أذون الخزانة نيابة عن الحكومة.

الرقابة على البنوك : يقوم البنك المركزي بالرقابة على الجهاز المصرفي في اليمن بهدف تعزيز سمعته والتقليل من المخاطر التي قد تتعرض لها البنوك، حفاظا على مصالح المودعين والمساهمين. يوجد حاليا خمسة عشر بنك تجاري في اليمن منها ثلاثة بنوك إسلامية.

تحرير القيود على النقد الأجنبي : لا توجد رقابة على النقد في اليمن والتي توقفت منذ عام 1995، هناك حرية كاملة لتدفقات النقد الأجنبي من والى اليمن دون أية قيود. وكذلك الحال بالنسبة لكافة أنواع التحويلات بالنقد الأجنبي.

وظائف أخرى للبنك:

- يعمل البنك كمقرض أخير.
- إدارة الدين العام الخارجي لليمن.
- يعمل كمستشار للحكومة في مجال صياغة وتطبيق السياسات المالية والاقتصادية.
- يصدر البنك المركزي بيانات مالية واقتصادية بانتظام والتي تعكس صحة الاقتصاد المحلي.

الفصـــل الثـــالث

الدراســـــة الميدانيـــــة

المبحث الأول

منهجية واجراءات البحث

تمهيد

يتناول هذا الفصل وصفاً لمنهج البحث الذي تم إتباعه، وتحديد مجتمع البحث الذي اشتقت منه العينة، وكيف تم اختيار هذه العينة وخصائصها و فق متغيرات البحث، وكذلك أداة البحث المستخدمة وطرق إعدادها، وكيفية تصميمها ومن ثم اختبار صدقها وثباتها، كما يتضمن هذا الفصل وصفاً للإجراءات التي قام بها الباحثين في تقنين أداة البحث وتطبيقها وأخيراً، الأساليب الإحصائية المستخدمة في معالجة بيانات البحث وتحليلها، و فيما يلي عرض لتلك الإجراءات والخطوات:

منهج البحث:

نظراً لطبيعة هذه الدراسة والأهداف التي تسعى لتحقيقها فقد استخدم الباحثين في الدراسة الحالية المنهج الوصفي التحليلي، إذ يهتم هذا المنهج بدراسة متغيرات البحث كما هي لدى أفراد العينة من دون أن يكون للباحث دور في ضبط المتغيرات ويهتم بوصف الظاهرة وصفاً دقيقاً ويعبر عنها تعبيراً كمياً وكيفياً، فالتعبير الكمي يعطينا وصفاً رقمياً يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها ودرجات ارتباطها مع الظواهر الأخرى، أما التعبير الكيفي فيصف لنا الظاهرة ويوضح خصائصها. (عبيدات وآخرون،19962:286)

والمنهج الوصفي يعّرف بأنه: "طريقة في البحث تتناول أحداث وظواهر وممارسات موجودة متاحة للدراسة والقياس كما هي دون تدخل الباحث في مجرياتها، ويستطيع الباحث التفاعل معها في وصفها ويحللها (العكش ،84,2007).

كما يذكر عبيدات وآخرون (191,2003)بأنه: أسلوب يعتمد على جمع معلومات وبيانات عن ظاهرة ما، أو حدث ما، أو واقع ما، وذلك بقصد التعرف على الظاهرة المدروسة وتحديد الوضع الحالي لها والتعرف على جوانب القوة والضعف فيه من أجل معرفة مدى صلاحية هذا الوضع أو مدى الحاجة لإحداث تغيرات جزئية أو سياسية فيه.

مصادر جمع المعلومات :

تم جمع المعلومات عبر مصدرين (اولية ، ثانوية) على النحو التالي :

المصادر الأولية

تم جمع البيانات الاولية للبحث من خلال تصميم استبانة صممت خصيصا للإجابة عن تساؤلات البحث.

المصادر الثانوية

من خلال الرجوع للدراسات والكتب ذات الصلة بالموضوع التي تناولت إطار البحث

مجتمع البحث :

يُقصد بمجتمع البحث بأنه: جميع مفردات أو وحدات الظاهرة تحت البحث (النعيمي وآخرون،2009م،79)

عينة البحث:

عرَفها عبد المؤمن (2008م،184) العينة بأنها جزء من المجتمع الذي تجري علية الدراسة ويتم اختيار وفق قواعد خاصة لكي تمثل المجتمع تمثيلاً صحيحاً، والعينة بعض مفردات المجتمع تؤخذ منه وتطبق علية الدراسة للحصول على معلومات صادقة بهدف الوصول إلى تقديرات تمثل المجتمع الذي سحبت منه، وهي الجزء الذي يستخدم فيه الحكم على الكل.

وقد تمثلت عينة البحث الحالي من (25) تم اختيارهم بطريقة عشوائية.

تطبيق الاستبيان على عينة البحث:

بعد الانتهاء من اعداد وتحكيم الأداة، والتأكد من صدقها وثباتها، واعدادها بصورتها النهائية، قام الباحثين بتوزيع الاستبيان وتم جمعها بعد الاجابة عليها وقام الباحثين بفحص الاستبانات المسترجعة قبل تفريغا، حيث تبين أن الاستبيانات المسترجعة (50) وقابلة للتحليل الإحصائي من مجموع الاستبيانات الموزعة على أفراد عينة البحث لذلك ستعتمد في تفسير النتائج .

وقد قام الباحثين بعد التأكد من صلاحية الاستبانات للمعالجة تم ترميز البيانات الواردة فيها، وتم تفريغها في جداول خاصة، تمهيداً لإدخالها الحاسب الآلي لمعالجتها إحصائياَ باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) بهدف تحليلها ،والإجابة على أسئلة البحث.

الأساليب الإحصائية التي تم استخدامها في البحث:

بعد الانتهاء من جمع البيانات من خلال تطبيق الأداة المتعلقة بالبحث قام الباحثون بتفريغها وإدخال البيانات الموجودة فيها إلى الحاسب الآلي لتحليلها إحصائياً ومعالجتها بواسطة برنامج

الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية(SPSS) وبرنامج الاكسيل باستخدام الأساليب الإحصائية الآتية:

تم اتباع منهجية التحليل الوصفي والتي تشمل على التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية واتبع الباحثين في عرض النتائج الخطوات الآتية:

1 – تبويب البيانات في جداول مرتبة تبعاً لمحاور الاستبيان .

2 – استخراج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسب لكل فقرة من فقرات الاستبانة.

و قد استخدم الباحث محكاً قُسمت فيه المتوسطات إلى خمس فئات متقاربة في الطول تقريباً كون المقياس خماسيا، وحُدد مدى تلك المتوسطات لهذه الفئات ودرجة ال(موافق)ة كما يلي: المدى = الحد الأعلى – الحد الأدنى = (5 – 1 = 4).

صدق أداة البحث :

يقصد بالصدق أن يقيس الاختبار أو الأداة ما وضعت لقياسه. (صابر، 2003م)

وهناك طرق مختلفة يمكن استخدامها للحكم على صدق المقياس منها: صدق المضمون أو المحتوى (الصدق المنطقي)، صدق المحكمين (الصدق الظاهري)، الصدق التنبؤي ، الصدق التلازمي (الصدق التمييزي)، الصدق العملي (الصدق التكويني). (عبيدات وأبو السيد، 2004م)، واستخدم الباحث هنا الصدق الظاهري، وصدق الاتساق الداخلي للفقرات.

الصدق الظاهري للأداة:

للتعرف على مدى صدق أداة البحث في قياس ما وضعت لقياسه تم عرضها على الأستاذ المشرف وعلى المحكمين من أجل اختبار مدى ملائمتها لجمع البيانات وتعديل الاستبانة بشكل أولي حسب ما رآه الأستاذ المشرف.

ثبات أداة البحث:

يعرف الثبات بأنه الاتساق في النتائج ويعتبر الاختبار ثابتاً إذا حصلنا على النتائج نفسها لدى إعادة تطبيقه على الأفراد أنفسهم وفي ظل الظروف نفسها. (إبراهيم، 2000م)

وقد تم التحقق من ثبات أداة البحث عن طريق استخدام معامل ألفا كرونباخ Cronbach Alpha وذلك من خلال تحديد اتساق فقرات المقياس، أي مدى ارتباط كل فقرة مع الدرجة الكلية للمحور. كما تم تحديد معامل ثبات محاور الأداة وكانت النتيجة موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (2) يوضح معامل ثبات أداة البحث

المحاور	معامل ألفا كرونباخ
المحور الاول	0.92
المحور الثاني	0.883
المحور الثالث	0.89
معامل الثبات	0.90

وبالرجوع إلى الجدول السابق نلاحظ أن معامل الثبات الكلي بلغت (0.90) وهذا يعني أن الأداة ثابتة بدرجة عالية يطمئن الباحثين لتطبيق الأداة.

التحليل الوصفي للبيانات الديمغرافية لعينة البحث

وصف عينة البحث وفقاً لمتغير الجنس:

تم استخراج التكرارات والنسب المئوية لعينة البحث وفقاً لمتغير الجنس كما في الجدول التالي:

الجدول رقم ( ) يوضح التوزيع التكراري والنسبي لعينة البحث حسب متغير الجنس

الجنس	التكرارات	النسبة
ذكر	21	84%
انثى	4	16%
Total	25	100%

يلاحظ من الجدول السابق أن مجموع الذين اجابوا من عينة البحث كانت (25)، وبنسبة (100%) ويلاحظ من الجدول ان (21) من المستجيبين لأداة البحث من الذكور بنسبة (84%) وهم الاكثر في العينة، اما الاناث بعدد (4) بنسبة (16%) ، وتم تمثيلها في الشكل التالي والذي يبرز توزيع عينة البحث وفقاً لمتغير الجنس.

شكل رقم (1) يوضح التوزيع التكراري والنسبي لعينة البحث حسب الجنس

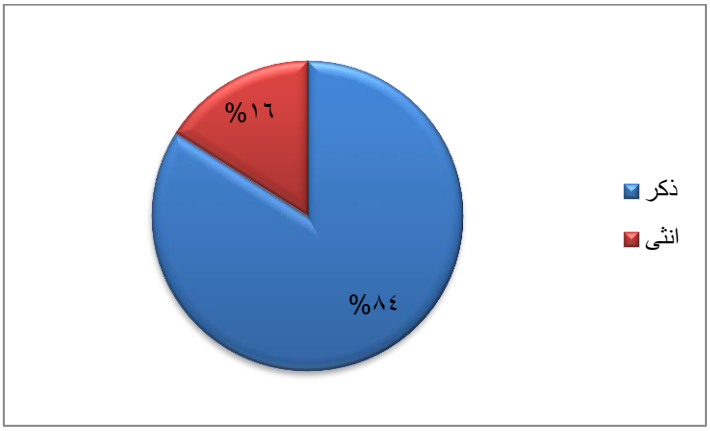

المصدر : إعداد الباحثين

وصف عينة البحث وفقاً لمتغير العمر:

تم استخراج التكرارات والنسب المئوية لعينة البحث وفقاً لمتغير العمر كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (2)يوضح التوزيع التكراري والنسبي لعينة البحث حسب متغير العمر

العمر	التكرارات	النسبة
25-35	22	88%
35-45	3	12%
Total	25	100%

يلاحظ من الجدول السابق أن مجموع الذين اجابوا من عينة البحث كانت (25)، وبنسبة (100%) ويلاحظ من الجدول ان (22) من المستجيبين لأداة البحث من الذين تبلغ اعمارهم ما بين (25–35)وقد نالوا بذلك الصدارة حسب متغير العمر، اما في المرتبة الثانية فقد كانوا ممن تتراوح اعمارهم ما بين (35–45) بعدد (3) بنسبة (12%)، وتم تمثيلها في الشكل التالي والذي يبرز توزيع عينة البحث وفقاً لمتغير العمر:

شكل رقم (4) يوضح التوزيع التكراري والنسبي لعينة البحث حسب متغير العمر

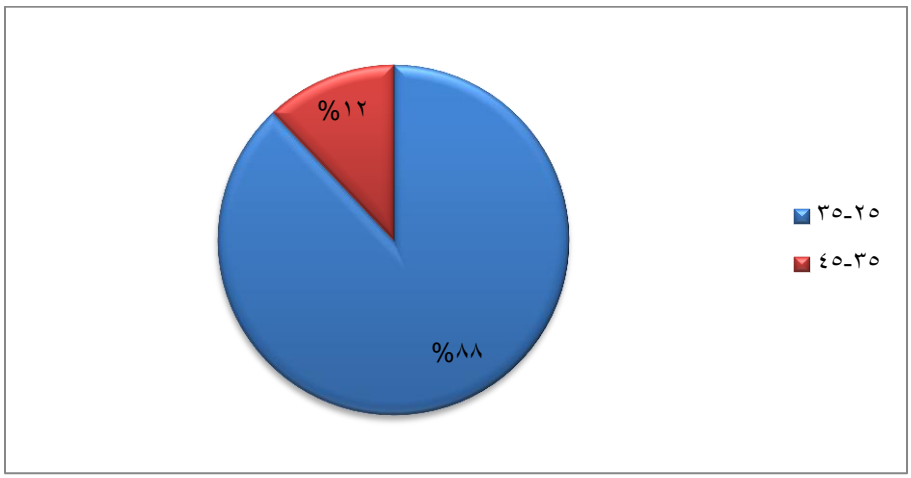

المصدر: إعداد الباحثين

وصف عينة البحث وفقاً لمتغير المؤهل :

تم استخراج التكرارات والنسب المئوية لعينة البحث وفقاً لمتغير المؤهل كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (3)يوضح التوزيع التكراري والنسبي لعينة البحث حسب متغير المؤهل

المؤهل	التكرارات	النسبة
دبلوم متوسط	1	4%
بكالوريوس	20	80%
دراسات عليا	4	16%
Total	25	100%

يلاحظ من الجدول السابق أن مجموع الذين اجابوا من عينة البحث كانت (25)، وبنسبة (100%) ويلاحظ من الجدول ان (20) من المستجيبين لأداة البحث من اللذين يحملون مؤهل (بكالوريوس) وبنسبة (80%) وقد نالت بذلك الصدارة حسب متغير المؤهل، اما في المرتبة الثانية من اللذين يحملون مؤهل (دراسات عليا) بعدد (4) وبنسبة (16%)، واما دبلوم متوسط فقد كان شخص واحد فقط وبنسبة (4 %) وتم تمثيلها في الشكل التالي والذي يبرز توزيع عينة البحث وفقاً لمتغير المؤهل

شكل رقم (2) يوضح التوزيع التكراري والنسبي لعينة البحث حسب المؤهل

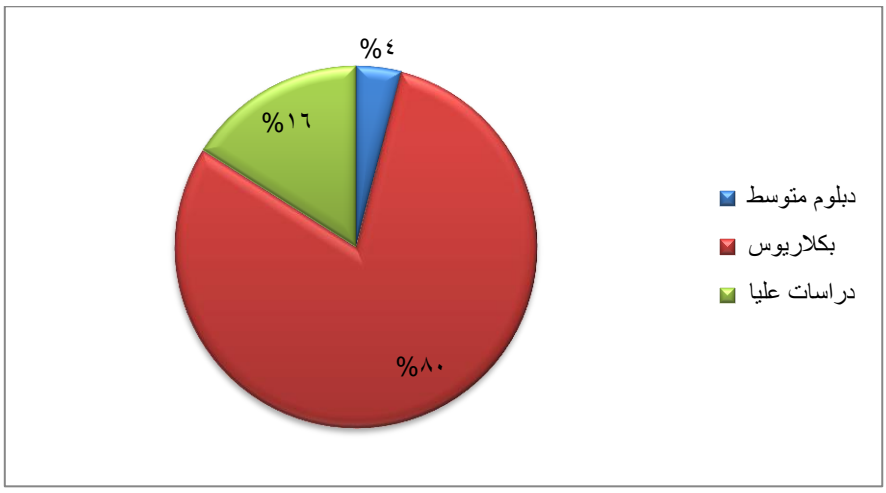

المصدر : إعداد الباحثين

وصف عينة البحث وفقاً لمتغير التخصص:

تم استخراج التكرارات والنسب المئوية لعينة البحث وفقاً لمتغير التخصص كما في الجدول التالي:

الجدول رقم ( ) يوضح التوزيع التكراري والنسبي لعينة البحث حسب متغير التخصص

التخصص	التكرارات	النسبة
موظف	16	64%
رئيس قسم	7	28%
مدير ادارة	2	8%
Total	25	100%

يلاحظ من الجدول السابق أن مجموع الذين اجابوا من عينة البحث كانت (25)، وبنسبة (100%) ويلاحظ من الجدول ان (16) من المستجيبين لأداة البحث من (الموظفين) بنسبة (64%) اما في المرتبة الثانية فقد كانوا (رئيس قسم) بعدد (7) بنسبة (28%) وقد تم تمثيلهم في الشكل التالي والذي يبرز توزيع عينة البحث حسب متغير التخصص:

شكل رقم (1) يوضح التوزيع التكراري والنسبي لعينة البحث حسب التخصص

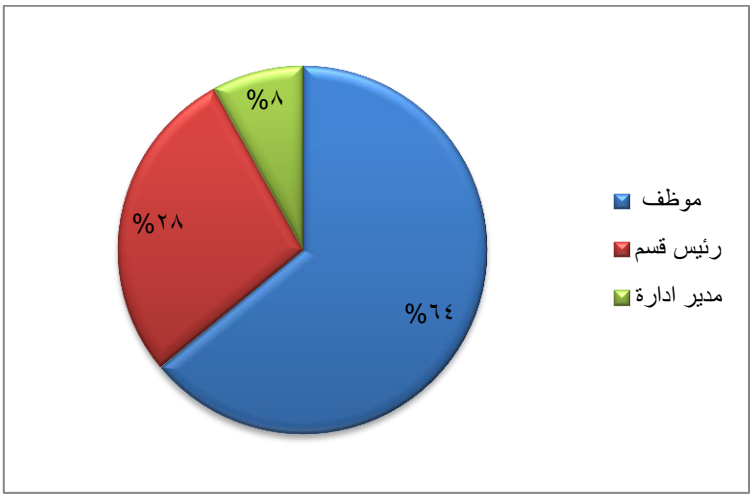

المصدر : إعداد الباحثين

وصف عينة البحث وفقاً لمتغير سنوات الخبرة:

تم استخراج التكرارات والنسب المئوية لعينة البحث وفقاً لمتغير سنوات الخبرة كما في الجدول التالي:

الجدول رقم ( ) يوضح التوزيع التكراري والنسبي لعينة البحث حسب متغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرارات	النسبة
اقل من 5 سنوات	10	40%
5-10	8	32%
10-15	7	28%
Total	25	100%

يلاحظ من الجدول السابق أن مجموع الذين اجابوا من عينة البحث كانت (25)، وبنسبة (100%) ويلاحظ من الجدول ان (10) من المستجيبين لأداة ممن يمتلكون سنوات خبرة ما بين (اقل من 5 سنوات) بنسبة (40%) اما في المرتبة الثانية فقد كانوا ممن يمتلكون سنوات خبرة ما بين (5–10سنة) بعدد (8) بنسبة (32%)، وتم تمثيلها في الشكل التالي والذي يبرز توزيع عينة البحث وفقاً لمتغير سنوات الخبرة:

شكل رقم (1) يوضح التوزيع التكراري والنسبي لعينة البحث حسب سنوات الخبرة

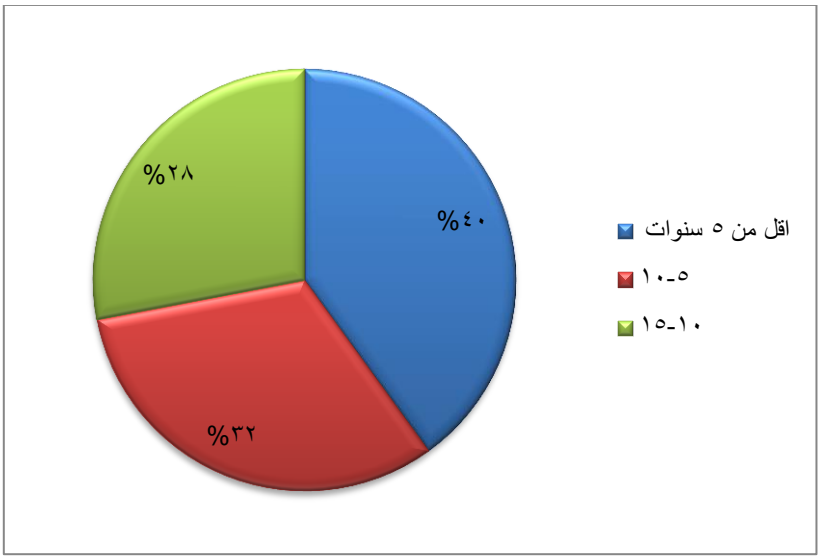

المصدر : إعداد الباحثين

المبحث الثاني

تحليل ومناقشة نتائج الاستبيان

النتائج المتعلقة بالمحور الاول: اسعار الصرف مفهومها والعوامل المؤثرة عليها

تم استخراج التكرارات لإجابات عينة البحث والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتقدير اللفظي لكل فقرة من فقرات المحور على النحو الذي يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم (7) يوضح التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتقدير اللفظي

	الفقـــــــرة	التكرارات						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقدير اللفظي
		منخفض	منخفض	عالي	متوسط	عالي	العينة			
.1	أسعار الصرف هي قيمة العملات الاجنبية مقابل العملة الوطنية	2	1	1	8	13	25	4.16	1.21	مرتفع
		8%	4%	4%	32%	52%	100%			
.2	تدهور الاقتصاد الوطني يساهم في ارتفاع اسعار الصرف	1		1	4	19	25	4.60	0.91	عالي
		4%	0%	4%	16%	76%	100%			
.3	الأوضاع الاقتصادية والسياسية غير المستقرة تؤثر على ارتفاع اسعار الصرف	1			4	20	25	4.68	0.85	عالي
		4%	0%	0%	16%	80%	100%			
.4	ارتفاع اسعار الصرف يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية	1		2	2	20	25	4.60	0.96	عالي
		4%	0%	8%	8%	80%	100%			
.5	ارتفاع اسعار الصرف يؤثر على التجارة الخارجية للبنوك اليمنية			3	8	14	25	4.44	0.71	عالي
		0%	0%	12%	32%	56%	100%			
.6	ارتفاع اسعار الصرف يؤثر على القطاع المصرفي			5	8	12	25	4.33	0.76	عالي
		0%	0%	20%	32%	48%	100%			
	الاجمالي:	5	1	12	34	98	150	4.47	0.90	عالي
		3%	1%	8%	23%	65%	100%			

يلاحظ من الجدول السابق ان المتوسط الحسابي العام للمحور الاول (1.47) وانحراف معياري عام بلغ (0.90) بتقدير لفظي عام (موافق بشدة) كما يلاحظ ان الفقرات التي حصلت على تقدير لفظي عام (موافق بشدة) هي الفقرات التي تنص على:

- أسعار الصرف هي قيمة العملات الاجنبية مقابل العملة الوطنية
- تدهور الاقتصاد الوطني يساهم في ارتفاع اسعار الصرف
- الأوضاع الاقتصادية والسياسية غير المستقرة تؤثر على ارتفاع اسعار الصرف
- ارتفاع اسعار الصرف يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية
- ارتفاع اسعار الصرف يؤثر على التجارة الخارجية للبنوك اليمنية
- ارتفاع اسعار الصرف يؤثر على القطاع المصرفي

النتائج المتعلقة المحور الثاني: تاثير تغيرات الصرف على التجارة الخارجية

تم استخراج التكرارات لإجابات عينة البحث والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتقدير اللفظي لكل فقرة من فقرات المحور على النحو الذي يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم (7) يوضح التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتقدير اللفظي

	الفقـــــــرة	التكرارات						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقدير اللفظي
		منخفض	منخفض	عالي	متوسط	عالي	العينة			
1	تتأثر التجارة الخارجية للبنوك اليمنية بتغيرات اسعار الصرف			5	8	12	25	4.21	0.83	مرتفع
		0%	0%	20%	32%	48%	100%			
.2	ارتفاع وانخفاض اسعار الصرف يؤثر بشكل كبير على التجارة الخارجية		1	6	8	10	25	4.08	0.91	مرتفع
		0%	4%	24%	32%	40%	100%			
.3	التغير في اسعار الصرف يؤثر على القطاع المالي والمصرفي			7	6	12	25	4.20	0.87	مرتفع
		0%	0%	28%	24%	48%	100%			
.4	تغيرات سعر الصرف يؤدي إلى عدم ثقة العملاء بالقطاع المالية والمصرفي.	1	3	4	8	9	25	3.84	1.18	مرتفع
		4%	12%	16%	32%	36%	100%			
.5	ان التغير المستمر في اسعار الصرف هبوطا وارتفاعا يؤدي إلى هشاش في القطاع المالي والمصرفي وبالتالي يؤثر على المصداقية والشفافية.		1	7	7	10	25	4.04	0.93	مرتفع
		0%	4%	28%	28%	40%	100%			
.6	تغيرات الصرف تؤدي إلى عدم ثابت للعملة و بالتالي وجود خلل وهو ما يؤثر على سمعة القطاع المالي والمصرفي.		2	2	12	9	25	4.12	0.88	مرتفع
		0%	8%	8%	48%	36%	100%			
.7	تدهور الوضع الاقتصادي وعدم وجود الاستقرار السياسي يؤثر على التجارة الخارجية			4	6	15	25	4.44	0.77	عالي
		0%	0%	16%	24%	60%	100%			
.8	غسيل الأموال والتلاعب بالعملة الاجنبية يؤدي إلى تدمير وتدهور العملة الوطنية.			1	8	16	25	4.60	0.58	عالي
		0%	0%	4%	32%	64%	100%			
.9	تهتم الدولة بالحفاظ على ثبات اسعار الصرف من اجل ايجاد قوائم مالية ثابتة وصحيحة.		2	2	7	14	25	4.32	0.95	عالي
		0%	8%	8%	28%	56%	100%			
	الاجمالي:	1	9	38	70	107	225	4.21	0.88	عالي
		0%	4%	17%	31%	48%	100%			

يلاحظ من الجدول السابق ان المتوسط الحسابي العام للمحور الاول (4.21) وانحراف معياري عام بلغ (0.88) بتقدير لفظي عام (موافق).

كما يلاحظ ان غالبية الفقرات حصلت على متوسطات حسابية عامة عالية بتقدير لفظي موافق وهي الفقرات التي تنص على:

- تتأثر التجارة الخارجية للبنوك اليمنية بتغيرات اسعار الصرف
- ارتفاع وانخفاض اسعار الصرف يؤثر بشكل كبير على التجارة الخارجية
- التغير في اسعار الصرف يؤثر على القطاع المالي والمصرفي
- تغيرات سعر الصرف يؤدي إلى عدم ثقة العملاء بالقطاع المالية والمصرفي.
- ان التغير المستمر في اسعار الصرف هبوطا وارتفاعا يؤدي إلى هشاش في القطاع المالي والمصرفي وبالتالي يؤثر على المصداقية والشفافية.
- تغيرات الصرف تؤدي إلى عدم ثابت للعملة و بالتالي وجود خلل وهو ما يؤثر على سمعة القطاع المالي والمصرفي.
- تدهور الوضع الاقتصادي وعدم وجود الاستقرار السياسي يؤثر على التجارة الخارجية
- غسيل الأموال والتلاعب بالعملة الاجنبية يؤدي إلى تدمير وتدهور العملة الوطنية.
- تهتم الدولة بالحفاظ على ثبات اسعار الصرف من اجل ايجاد قوائم مالية ثابتة وصحيحة.

الفصل الرابع

عرض النتائج والتوصيات

النتائج

التوصيات

النتائج:

من خلال ما سبق توصل الباحثين إلى العديد من النتائج على النحو التالي:

1-تؤدي ارتفاع اسعار الصرف من ابرزها:

- تدهور الاقتصاد الوطني يساهم في ارتفاع اسعار الصرف مما يؤدي إلى التأثير في استقرار اسعار الصرف
- الأوضاع الاقتصادية والسياسية غير المستقرة يؤدي إلى ارتفاع اسعار الصرف
- ارتفاع اسعار الصرف يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية
- ارتفاع اسعار الصرف على التجارة الخارجية للبنوك اليمنية
- ارتفاع اسعار الصرف على القطاع المصرفي

2-ان التغير المستمر في اسعار الصرف هبوطا وارتفاعا يؤدي إلى هشاش في القطاع المالي والمصرفي وبالتالي يفقد على المصداقية والشفافية.

3-تغيرات الصرف تؤدي إلى عدم ثابت للعملة و بالتالي وجود خلل وهو ما يؤدي إلى ارتفاع على سمعة القطاع المالي والمصرفي.

4-ارتفاع اسعار الصرف يؤدي إلى تدهور الوضع الاقتصادي وعدم وجود الاستقرار السياسي في على التجارة الخارجية

5-غسيل الأموال والتلاعب بالعملة الاجنبية يؤدي إلى تدمير وتدهور العملة الوطنية.

التوصيات:

من خلال النتائج التي توصل إليها الباحثين وضعوا العديد من التوصيات على النحو التالي:

1- يوصي الباحثين الجهات المعنية بالعمل على استقرار الاوضاع السياسية في الجمهورية اليمنية بما سينعكس على استقرار اسعار الصرف.
2-يوصي الباحثين بالعمل على توحيد ادارة البنك المركزي شمال وجنوبا وان تكون ادارته واحدة.
3- العمل على الالتزام بالقوانين المالية والمصرفية التي تساعد في استقرار اسعار الصرف.
4- يوصي الباحثين الزام المصارف التجارية في امانة العاصمة صنعاء بتوحيد اسعار الصرف والالتزام بالتعرفة التي يحددها البنك المركزي في اسعار الصرف.
5-الاستفادة من توصيات هذا البحث وعمل دراسات تخصصية في مجال اسعار الصرف.

قائمة المراجع

- عبد المجيد قدي ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003.
- صبحي تاديس قريصة، مدحت محمد العقاد ، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت ، 1983م.
- الطاهر لطرش– تقنيات البنوك– ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر (2005).
- أحمد بتال ، مفهوم السياسية النقدية وأهدافها ، دار المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009م.
- **محمود حميدات – مدخل للتحليل النقدي – ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1966.**
- عاشور فني، السياسة النقدية وأدواتها ،2010م للمزيد أنظر: fenni.achour@gmail.com.
- أحمد بتال ، مفهوم السياسية النقدية وأهدافها ، 2009م.: http://www.9alam.com/up/do.php?i
- منير ابراهيم هندي ، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل ، توزيع منشاة المعارف ، الاسكندرية ، مصر ، 1998.
- عبد الحق بوعتروس، أثر تغير سعر الصرف على الأسعار المحلية ، مجلة العلوم الإنسانية، العدد9، جامعة قسنطينة، الجزائر،2000.
- قانون النقد و القرض 90/10 المؤرخ في 1990/04/14.
- محمد سليم ،**إدارة البنوك والبورصات والأوراق المالية** ، جامعة المنصورة.
- شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية.
- البنك المركزي اليمني،(2006)، "التقرير السنوي لعام 2006"، الإدارة العامة للبحوث، صنعاء.

– https://ar.wikipedia.org/wiki/

Dictionnaire des termes économiques et Financiers français . arabe– Mustafpha Henni.

http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture.aspx?fid=9&lcid=34423

قائمة الملاحق

الجمهورية اليمنية
وزاره التعليم العالي
والبحث العلمي
جامعـــــة المستقبل
كلية العلوم الإدارية
قسم العلوم المالية والمصرفية

الأخ/ الأخت ..... **المحترم**

تحية طيبة وبعد،،

أود إحاطتكم بأننا طلاب بكالوريوس في قسم العلوم المالية والمصرفية بجامعة المستقبل، وأقوم بعمل بحث ميداني بعنوان: **أثر ارتفاع معدلات سعر الصرف في اليمن على التجارة الخارجية للفترة من 2011 / 2020م.**

وعليه :

أرجو التكرم بالتعاون معنا في الإجابة عن الاستبيان المرفق، علما بأن المعلومات الواردة في الاستبيان ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

أشكر تعاونكم سلفا، وتقبلوا خالص تقديري وامتناني،،،

الباحثون:

الجزء الأول : **المعلومات الشخصية** :

يرجى وضع إشارة (/) أمام الاجابة المناسبة:

1. **الجنس :** ذكر ( ) أنثى ( )

2. **العمر :**

أقل من 25 عام ( ) من 25–35 عام ( ) من 35 عام – أقل من 45 عام( ) من 45 عام فأكثر

3. المؤهل العلمي:

دبلوم متوسط فما فوق( ) بكالوريوس ( ) دراسات عليا ( )

4. سنوات الخدمة :

أقل من 5 أعوام ( ) – من 5 – 10أعوام ( ) من 10 أعوام– 15عام( )

5.الدرجة الوظيفية :

موظف( ) – رئيس قسم( ) – مدير إدارة ( ) – مدير عام( )

الجزء الثاني: **المعلومات الموضوعية**:

يرجى التكرم بوضع علامة (√) أمام الإجابة المناسبة

م	الفقرة	موافق تماماً	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	غير موافق تماماً
المحور الأول :اسعار الصرف مفهومها والعوامل المؤثرة عليه						
.1	أسعار الصرف هي قيمة العملات الاجنبية مقابل العملة الوطنية					
.2	تدهور الاقتصاد الوطني يساهم في ارتفاع اسعار الصرف					
.3	الأوضاع الاقتصادية والسياسية غير المستقرة تؤثر على ارتفاع اسعار الصرف					
.4	ارتفاع اسعار الصرف يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية					
.5	ارتفاع اسعار الصرف يؤثر على التجارة الخارجية للبنوك اليمنية					
.6	ارتفاع اسعار الصرف يؤثر على القطاع المصرفي					
المحور الثاني: تأثير تغيرات الصرف على التجارة الخارجية						
.1	تتأثر التجارة الخارجية للبنوك اليمنية بتغيرات اسعار الصرف					
.2	ارتفاع وانخفاض اسعار الصرف يؤثر بشكل كبير على التجارة الخارجية					
.3	التغير في اسعار الصرف يؤثر على القطاع المالي والمصرفي					
.4	تغيرات سعر الصرف يؤدي إلى عدم ثقة العملاء بالقطاع المالية والمصرفي.					
.5	ان التغير المستمر في اسعار الصرف هبوطا وارتفاعا يؤدي إلى هشاش في القطاع المالي والمصرفي وبالتالي يؤثر على المصداقية والشفافية.					
.6	تغيرات الصرف تؤدي إلى عدم ثابت للعملة و بالتالي وجود خلل وهو ما يؤثر على سمعة القطاع المالي والمصرفي.					
.7	تدهور الوضع الاقتصادي وعدم وجود الاستقرار السياسي يؤثر على التجارة الخارجية					
.8	غسيل الأموال والتلاعب بالعملة الاجنبية يؤدي إلى تدمير وتدهور العملة الوطنية.					
.9	تهتم الدولة بالحفاظ على ثبات اسعار الصرف من اجل ايجاد قوائم مالية ثابتة وصحيحة.					

شاكرين تعاونكم معنا سلفاً